مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 6 آذار 2023

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

معاريف:

يديعوت احرونوت:

تايمز أوف اسرائيل:

* * *

عين على العدو الجمعة 3-3-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

* * *

مقالات

تايمز أوف إسرائيل : حسين الشيخ: إسرائيل لم تف بوعد قمة العقبة بتحويل أموال السلطة الفلسطينية المجمدة

المسؤول فالسلطة الفلسطينية يقول لـ"تايمز أوف إسرائيل" إن إسرائيل قدمت تعهدات غير معلنة في القمة التي عُقدت في الأردن، لكن نفي نتنياهو لاحقا للاتفاقات التي تم التوصل إليه في القمة يضع شكوكا حول الاجتماع المقرر في مصر

بقلم جيكوب ماغيد

قال مسؤول كبير في السلطة الفلسطينية يوم السبت إن إسرائيل التزمت في قمة إقليمية يوم الأحد بتحويل ملايين الدولارات من عائدات الضرائب التي حجبتها عن السلطة الفلسطينية التي تعاني من ضائقة مالية.

قال وزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية حسين الشيخ لتايمز أوف إسرائيل يوم السبت في مقابلة نادرة مع وسيلة إعلام إسرائيلية: "لقد وعدوا في العقبة بأنهم سيحولون كل الأموال، لكن حتى الآن لم نحصل على أي شيء". يشغل الشيخ أيضا منصب أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهو أحد أقرب المستشارين لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

ولم يتم تضمين الالتزام بتحويل عائدات الضرائب المجمدة في البيان المشترك الذي وقّعه الجانبان ونشراه للجمهور بعد اجتماع المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين والأمريكيين والمصريين والأردنيين في مدينة العقبة الأردنية في 26 فبراير في اجتماع سياسي هو الأول من نوعه منذ سنوات. ومثل هذا الالتزام من شأنه أن يتعارض مع سياسات الحكومة المتشددة الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو، التي وسعت حجم الأموال التي تحجبها عن السلطة الفلسطينية بسبب المخصصات التي تدفعها الأخيرة للأسرى الأمنيين الفلسطينيين ولعائلات القتلى من منفذي الهجمات.

وانتقد الشيخ الحكومة الإسرائيلية التي لا تأخذ على محمل الجد حتى الالتزامات التي تم وضعها كتابة في البيان، وقال إن ذلك يجعل من عقد اجتماع متابعة مخطط له في مدينة شرم الشيخ المصرية في وقت لاحق من هذا الشهر غير مؤكد.

وفيما يتعلق بعائدات الضرائب، قال المسؤول الكبير في السلطة الفلسطينية إن هناك حاليا "الملايين من [الدولارات] الخاصة بنا محتجزة لدى الجانب الإسرائيلي، الذي وعد قبل العقبة وفي العقبة نفسها [بالإفراج عنها]."

وردا على ادعاءات الشيخ، قال مستشار الأمن القومي تساحي هنغبي، الذي ترأس الوفد الإسرائيلي في اجتماع العقبة، إن مسألة عائدات الضرائب "لم تتم مناقشتها على الإطلاق في هذه المرحلة. وستتم مناقشتها في المستقبل من قبل اللجنة المدنية التي تم تشكيلها في اجتماع [العقبة]."

أعلنت السلطة الفلسطينية الشهر الماضي أن إسرائيل خصمت 267 مليون شيكل (78 مليون دولار) من عائدات الضرائب الشهرية التي تجمعها نيابة عن رام الله، وعزت الخصم المرتفع بشكل إستثنائي إلى قرار وزير المالية بتسلئيل سموتريتش

بمضاعفة مبلغ الإيرادات الفلسطينية التي ستجمدها إسرائيل. ووصف الشيخ سموتريتش بأنه "إرهابي"، مشيرا إلى تصريحاته في وقت سابق هذا الأسبوع والتي دعا فيها إلى "محو" بلدة حوارة الفلسطينية. وقال الوزير الكبير في السلطة الفلسطينية: "يحتاج العالم بأسره للوقوف بوجه هذه التصريحات، وآمل ألا يحصل [سموتريتش] على منبر في الولايات المتحدة. إذا دعا وزير فلسطيني، لا سمح الله، إلى محو بلدة يهودية، فماذا سيكون رد الفعل؟" وتساءل الشيخ "كيف يمكن لرئيس الوزراء نتنياهو أن يسمح لشخص كهذا بالبقاء شريكا في حكومته؟"، مضيفا "هذا وزير المالية، المسؤول عن الأموال الفلسطينية التي يتم تحويلها من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية." وقال الشيخ إن السلطة الفلسطينية لن تعمل "تحت أي ظرف من الظروف" مع سموتريتش، موضحا أنه يستخدم "قناة" مباشرة للتواصل مع مكتب نتنياهو. لقد وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي بالفعل على أن يقوم هنغبي بفتح خط اتصال مع الشيخ عندما تشكلت الحكومة الإسرائيلية الجديدة قبل شهرين.

حضر كل من الشيخ وهنغبي قمة العقبة في 26 فبراير، الذي أصدرت الأطراف في أعقابه بيانا مشتركا شمل "التزاما إسرائيليا بوقف مناقشة أي وحدات استيطانية جديدة لأربعة أشهر ووقف المصادقة على أي بؤر استيطانية لستة أشهر." ووسط مخاوف من أن يتم فهم الاتفاق بأنه التزام لتجميد البناء الاستيطاني، أصدر نتنياهو بيانا بعد ساعات من إصدار بيان العقبة أعلن فيه أن إسرائيل لن تجمد البناء الاستيطاني، وشدد على أن بيان العقبة أشار فقط إلى التزام بالتأجيل في الموافقة على مشاريع استيطانية جديدة، وليس المضي قدما في أي بناء تمت الموافقة عليه بالفعل – والذي يحدث عموما فقط بعد سنوات من حصوله على موافقة الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الهيئة في وزارة الدفاع المسؤولة عن منح التصاريح للبناء في المستوطنات تجتمع فقط على أساس ربع سنوي، لذلك لم يكن من المقرر أن تجتمع اللجنة إلا بعد أربعة أشهر على أي حال. وشددت إسرائيل في أعقاب الاجتماع على أن خطط بناء ما يقرب من 10 آلاف وحدة استيطانية وإضفاء الشرعية على تسعة بؤر استيطانية في الضفة الغربية التي تم المصادقة عليها قبل أيام من قمة العقبة لن يتم التراجع عنها. إلا أن السلطة الفلسطينية اعتبرت الالتزام الإسرائيلي بالتعليق المؤقت للمصادقة على بناء استيطاني التزاما يمكن تمديده. وأشار الشيخ إلى ما ورد في البيان من أن الطرفين "اتفقا على مواصلة الاجتماع بموجب هذه الصيغة... وتوسيع هذا الاتفاق نحو عملية سياسية أوسع تؤدي إلى سلام عادل ودائم"، وهو ما قال إنه يعني إطلاق مفاوضات السلام في المستقبل. لكن وزراء إسرائيليين آخرين كانوا أكثر رفضا من نتنياهو لقمة العقبة. حيث كتب سموتريتش في تغريدة بأنه "ليس لديه أدنى فكرة" عما قيل في "القمة التي لا داعي لها" في الأردن، لكنه تعهد بأنه لن يكون هناك تجميد لبناء المستوطنات حتى ولو ليوم واحد. ووافقه الرأي وزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير، الذي قال بعد وقت قصير من القمة "ما حدث في الأردن (إذا حدث) سيظل في الأردن." وقد أثارت هذه التصريحات غضب إدارته بايدن، التي شعرت أنها على أقل تقدير "تتعارض مع روح ما تم الاتفاق عليه في العقبة"، حسبما قال مسؤول أمريكي لتايمز أوف إسرائيل في وقت سابق من هذا الأسبوع. وقال الشيخ "مباشرة بعد القمة، بدأ الإسرائيليون بإطلاق تصريحات علنية كانت مختلفة تماما عما اتفقنا عليه في العقبة."

وبينما تضمن البيان التزام الجانبين بعقد اجتماع متابعة في شرم الشيخ، قال الوزير في السلطة الفلسطينية إن

الفلسطينيين لن يحضروا الاجتماع إلا إذا نفذت إسرائيل ما تم التوصل إليه في العقبة. وقال: "نريد تعهدا من الأمريكيين ومصر والأردن [بمحاسبة إسرائيل] حتى نذهب إلى شرم الشيخ." وجاء في البيان أن الجانبين اتفقا أيضا على "العمل فورا لإنهاء الإجراءات أحادية الجانب لمدة ثلاثة إلى ستة أشهر."

وقال الشيخ إنه قدم للإسرائيليين قائمة من 13 إجراء أحادي الجانب كانت السلطة الفلسطينية تطالب بوقفها، بما في ذلك التوسع الاستيطاني، وشرعنة البؤر الاستيطانية، وعمليات الجيش الإسرائيلي في المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية في الضفة الغربية، وهدم المنازل، والإخلاء ، وعنف المستوطنين والانتهاكات للوضع الراهن في الحرم القدسي. وقال إن بإمكان إسرائيل تقديم قائمة المطالب الخاصة بها، لكنها لم تفعل ذلك بعد. وردا على سؤال حول كيفية رد رام الله على مطالبتها بوقف دفع الرواتب للأسرى الأمنيين ولعائلات منفذي الهجمات، أجاب الشيخ "سنناقش كل مسألة تُطرح على طاولة المفاوضات."

* * *

i24news: 250.000 متظاهر ضد الإصلاح القضائي يكتسحون شوارع المدن الكبرى في إسرائيل

المظاهرات ضد حكومة نتنياهو وخطة إضعاف جهاز القضاء تتجدد في جميع ارجاء البلاد، في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة إلى التصويت على بنود الخطة؛ للأسبوع التاسع على التوالي يستمر النضال ضد الثورة القانونية (السبت)، احتجاجا على تعديلات مثيرة للجدل على النظام القضائي الذي طرحه رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو ويعتبرونه مناهضا للديمقراطية. حيث خرج عشرات الآلاف من الإسرائيليين للتظاهر في جميع أنحاء البلاد.

في المظاهرة الرئيسية في شارع كابلان في تل أبيب، تحدثت الوزيرة السابقة ليمور ليفنات والمؤرخ البروفيسور يوفال نوح هراري، من بين آخرين. وتم إغلاق الطرق في جميع أنحاء المدينة ، وتم إغلاق الطرق المؤدية إلى تقاطع شارع السلام المركزي من الشمال والجنوب. وبدأت مسيرة من شارع ديزنغوف إلى مركز الاحتجاج في كابلان. وشارك نحو ربع مليون مواطن فى التظاهرات المركزية في تل أبيب وكذلك في العديد من المدن المركزية الاسرائيلية كحيفا، القدس بئر السبع وغيرهم. وأغلقت الشرطة الإسرائيلية العديد من الشوارع تزامنا مع التظاهرات الاحتجاجية. ويجري العمل على تعزيز العمليات الاحتجاجية بشكل مطرد في إزاء تعنت الحكومة من خلال مضيها بسيرورة التشريع التي تثير حنق المتظاهرين، وتم الكشف في تغريدة لنوغا طرنوبولوسكي أن "37 طيارا من أصل 40 من طياري الاحتياط في سلاح الجو الإسرائيلي لن يشاركوا في التدريبات هذا الأسبوع احتجاجا على جهود نتنياهو تغيير النظام. مشيرة إلى أن هؤلاء هم الطيارون الذين قصفوا ليلة بعد ليلة مرسلي الأسلحة الإيرانية إلى سوريا. وفي خطوة تهدف إلى توسيع نطاق المظاهرات سيشرع المتظاهرون بالتناوب الاحتجاجي أمام منزل نتنياهو بشارع غزة في القدس، أيام الإثنين والأربعاء. وستبدأ المناوبة الاحتجاجية الأولى غدا الإثنين بتمام الساعة الثامنة والنصف صباحا.

يأتي تصاعد وتيرة الاحتجاجات، في الوقت الذي يواصل فيه وزير القضاء ياريف ليفين ونتنياهو ورئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء في "الكنيست" سيمحا روتمان، التقدم في خطة "إضعاف القضاء وتقويض المحكمة العليا". وقال منظمو

التظاهرات: "حكومة إسرائيل تدمر دولة إسرائيل. كل يوم تروج فيه الحكومة لقوانين الديكتاتورية، تمزق الشعب، لن تنجح محاولات نتنياهو في التحريض وتقسيم الشعب. هناك العديد من المجموعات تنضم إلى الاحتجاج ضد الديكتاتورية لأنها تدرك أنه معًا فقط سننقذ دولة إسرائيل وقيم وثيقة الاستقلال". وكانت الهيئة العامة للكنيست، صادقت الأسبوع الماضي، بالقراءة التمهيدية على مشروع قانون يلتف على قرارات المحكمة الإسرائيلية العليا، بحيث يكون بإمكان الكنيست سن قانون بعد أن ألغته المحكمة العليا. وأيد القانون 62 عضو كنيست وعارضه 51. وهذا القانون هو أحد تشريعات خطة إضعاف جهاز القضاء أيضا، ويهدف إلى منع المحكمة العليا من إلغاء قوانين أو بنود فيها بسبب تعارضها مع قوانين أساس.

* * *

i24news : شركة "بارتنر" الإسرائيليّة توقّع اتفاقية تعاون مع منصّة شاهد السعودية

الصفقة ستجلب إلى إسرائيل اكبر منصة تلفزيونية في العالم العربي

في الأيام الأخيرة، تم توقيع اتفاقية تعاون بين شركة "بارتنر" ومنصة شاهد، عملاق البث في العالم العربي ومقرها دبي وتسيطر عليه مجموعة MBC السعودية. الصفقة ستجلب إلى إسرائيل اكبر منصة تلفزيونية في العالم العربي. ووفقا لصحيفة "ذي ماركر" ، الجمعة، فإن هذه الصفقة جاءت في أعقاب "اتفاقيات أبراهام" التي طبعت دول عربية من خلالها علاقاتها مع إسرائيل، وإثر مفاوضات بين الجانبين خلال السنتين الأخيرتين .

شاهد، هي أكبر منصة محتوى ومنصة تلفزيونية في العالم العربي. تم إطلاقها لأول مرة في عام 2008، ولديها أكثر من 27 مليون مستخدم وتستحوذ على ما يقرب من 85٪ من الحصة السوقية لاشتراكات الفيديو حسب الطلب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع 140 مليون مشاهدة يوميًا.

وتسمح الاتفاقية لزبائن "بارتنر" شراء رزم تشمل اشتراكا في خدمات الهاتف الخليوي وفي تطبيق "شاهد". وبحسب الصحيفة، فإن زبائن "بارتنر" في المجتمع العربي، الذين يشتركون في خدماتها من دون استخدام بطاقة ائتمان، سيتمكنون من الدفع مقابل مضامين "شاهد" بواسطة أمر تحويل ثابت من حساب في البنك. وتحافظ شاهد على إستراتيجية شراكة مع مشغلي الهواتف الخلوية، والاتصالات بشكل عام، في جميع أنحاء العالم العربي: فودافون في مصر و Stc المملكة العربية السعودية. يتم تثبيت تطبيق شهد افتراضيًا على معظم أجهزة التلفزيون الذكية من Samsung و Tcl و Toshiba و Hisense وهو مدعوم من قبل شركات البث الرائدة في العالم، بما في ذلك Apple TV و.Xiaomi

وتدعي السعودية أنها لن تطبع علاقاتها مع إسرائيل قبل التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، لكن شركات سعودية أبرمت اتفاقيات وصفقات مع شركات إسرائيلية.

* * *

i24NEWS: الائتلاف الحكومي يدعو المعارضة إلى الحوار بمنزل رئيس الدولة الثلاثاء دون شروط مسبقة

إننا نستجيب للدعوة لإجراء محادثات دون شروط مسبقة، وندعو الأطراف في المعارضة إلى الرد أيضًا على المبادرة والحضور لإجراء محادثة مع رئيس الدولة يوم الثلاثاء

أصدر نائب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير العدل ياريف ليفين ووزير المالية بتسلئيل سموتريتس ورئيس لجنة الدستور سيمحا روتمان بيانا مشتركا جاء فيه يرحب بمبادرة المنظمات الاقتصادية الرائدة والداعية إلى إجراء حوار حول الإصلاح المطلوب في النظام القانوني دون شروط مسبقة وجاء في البيان "نرحب بمبادرة المنظمات الاقتصادية الرائدة في الاقتصاد الداعية إلى إجراء حوار حول الإصلاح المطلوب في النظام القانوني دون شروط مسبقة. منذ اليوم الأول قلنا إننا مع الحوار في محاولة للتوصل إلى تفاهم حول الإصلاح، وعلى الأقل لتقليل الخلاف". وتابع البيان: "نعتقد أن الإصلاح ضروري للديمقراطية وحقوق الإنسان والاقتصاد. إننا نستجيب للدعوة لإجراء محادثات دون شروط مسبقة، وندعو الأطراف المسؤولة في المعارضة إلى الرد أيضًا على المبادرة والحضور لإجراء محادثة مع الرئيس يوم الثلاثاء.

وفي تغريدة له عقب عضو الكنيست المعارض رئيس كتلة "همحاني هممليخي"ووزير الأمن السابق بيني غانتس على الدعوة المضمن في البيان: "عزيزي وزير القضاء ورئيس لجنة الدستور - كفاكما تضليلا. لجنة الدستور تجتمع في هذه الأثناء وتسرع التشريع إلى الأمام، وتريد منا أن نأتي للحديث؟ لا داعي للانتظار حتى الثلاثاء، أعلنوا عن تجميدكم للتشريعات وسنأتي اليوم إلى مكتب الرئيس للحوار.

* * *

i24news: الطيارون المقاتلون الإسرائيليون يرفضون التدريب احتجاجًا على الإصلاح القضائي لحكومة نتنياهو

سرب القوات الجوية 69 يقوم بتشغيل طائرة F-15 Thunderbird المتقدمة التي تعمل كذراع الهجوم طويل المدى للجيش الإسرائيلي وسرب القوات الجوية 69 هو واحد من أفضل الوحدات في سلاح الجو الإسرائيلي. تقوم بتشغيل طائرة F-15 Thunderbirdالمتقدمة التي تعمل كذراع الهجوم طويل المدى للجيش الإسرائيلي.

فقد أعلن ما مجموعه 37 طيارًا احتياطيًا من أصل 40 عضوًا في وحدة النخبة في سلاح الجو الإسرائيلي أنهم سيتغيبون عن تدريب مجدول هذا الأسبوع احتجاجًا على الإصلاح القضائي للحكومة. وقال هؤلاء إنهم سيعودون إلى التدريب المنتظم فقط في حال أوقفت حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو محاولاتها لدفع حزمة الإصلاحات المثيرة للجدل نحو إقرارها في البرلمان.

سيعطي التشريع الحكومة مزيدًا من الصلاحيات لاختيار قضاة المحكمة العليا، وسيرفض حق المحكمة في إلغاء أي تعديلات على ما يسمى بقوانين الأساس، التي تتحلى بصبغة شبه دستورية في الكنيست الإسرائيلي. ويقول منتقدون إنه يهدد بخلل التوازن بين السلطات، بينما يقول المؤيدون إنه من الضروري كبح ما يسمى بـ"الاجتهاد القضائي."و في الأسابيع القليلة الماضية، هدد عدد متزايد من جنود الاحتياط في جيش الدفاع الإسرائيلي بمقاطعة الخدمة العسكرية ما لم يتم إلغاء الإصلاح. علاوة على ذلك، كتب 10 جنود مقاتلين من الوحدة التي نفذت واحدة من أكثر عمليات مكافحة الإرهاب في إسرائيل تحت قيادة شقيق نتنياهو الراحل إلى رئيس الوزراء، قائلين إنه "يضحي وسط معرفته الأكيدة وعن وعي تام بدولة إسرائيل وشعب إسرائيل في سبيل مصالحه السياسية." كما تقدمت مجموعة من الضباط والعاملين القدامى في سلك المخابرات

الإسرائيلي فاق عددها الـ460 شخص، بينهم ثلاث قيادات ترأست المنظمة، هم كارمي جيلون وعامي أيالون ويوفال ديسكين، برسالة عاجلة إلى الرئيس السابق للمخابرات، وزير الزراعة آنيا آفي ديختر، يستحثونه من خلالها على الجهر بمعارضته لما وصفوه بـ"الثورة القضائية" غداة إقرار تمرير بندين رئيسيين منها في القراءة الأولى بالكنيست.

عملية عنتيبي عام 1976 أنقذت 98 راكبًا بعد أن اختطفت منظمة التحرير الفلسطينية طائرتهم وحولت مسارها إلى أوغندا المتواطئة مع محاولة الاختطاف الفلسطينية. انتهت عملية الكوماندوز الإسرائيلي العالية الخطورة التي تمت في مطار عنتيبي بسقوط ضحية واحدة هو يوني نتنياهو، الأخ الأكبر لبنيامين .

* * *

حلف إستراتيجي إسرائيلي – أذري: صفقات أسلحة وقاعدة للموساد ضد إيران

ترجمة: موقع عرب 48

تقرير: 92 طائرة شحن أذرية هبطت في مطار "عوفدا" قرب إيلات، الذي يسمح بنقل مواد متفجرة منه فقط، وآخرها يوم الخميس الماضي. وإسرائيل مسؤولة عن 70% من أسلحة أذربيجان رغم حظر دولي يمنع بيعها أسلحة

أفاد تحقيق صحافي نشرته صحيفة "هآرتس" أمس الأحد، بأن 92 طائرة شحن تابعة لشركة "سيلكواي (Silkway) " الأذربيجانية هبطت في قاعدة "عوفدا" التابعة لسلاح الجو قرب مدينة إيلات في جنوب إسرائيل، وهو المطار الوحيد في إسرائيل الذي يُسمح بنقل مواد متفجرة منه وإليه. وكانت آخر هذه الطائرات، من طراز "إليوشين-76"، قد هبطت في "عوفدا" يوم الخميس الماضي، ثم أقلعت بعد ساعتين وحلقت فوق وسط إسرائيل واتجها شمالا نحو الأجواء التركية ومنها اتجهت شرقا إلى قاعدتها الدائمة في عاصمة أذربيجان، باكو. وأشارت الصحيفة إلى وجود حلف إستراتيجي بين إسرائيل وأذربيجان، منذ عقدين، وفي إطاره تبيع إسرائيل لأذربيجان أسلحة بمليارات الدولارات، وفي المقابل تزودها أذربيجان بالنفط وممرا للوصول إلى إيران التي لديها حدود طويلة مع أذربيجان. وسمحت أذربيجان للموساد بإقامة مقر أمامي له من أجل التجسس على إيران، وأقامت مطارا بهدف مساعدة إسرائيل في حال قررت مهاجمة المنشآت النووية في إيران. ونسبت الصحيفة هذه المعلومات حول نشاط الموساد إلى "تقارير أجنبية"، لأن إسرائيل لا تعترف رسميا بذلك. وغالبا ما تكون إسرائيل نفسها مصدر "التقارير الأجنبية" من خلال تسريب معلومات أمنية وعسكرية. وذكرت تقارير قبل سنتين، أن عملاء الموساد الذين سرقوا الأرشيف النووي الإيراني، نقلوه إلى إسرائيل عبر الأراضي الأذربيجانية. ووفقا لتقارير أذربيجانية رسمية، فإن إسرائيل باعت أذربيجان أسلحة متطورة للغاية، وبينها صواريخ بالستية ومنظومات دفاع جوي وقتال إلكتروني، وطائرات مسيرة انتحارية وغيرها من الأسلحة.

وتعتبر شركة "سيلكواي" إحدى أكبر شركات الشحن الجوي في آسيا. وتدل وثائق رسمية على أنها متعهد ثانوي لوزارات دفاع عديدة في العالم. وتُسيّر هذه الشركة ثلاث رحلات أسبوعية بين باكو ومطار بن غوريون في اللد، مستخدمة طائرات شحن من طراز "بوينغ 747". وخلال العام الماضي، كان "سيلكواي" ثالث أكبر شركة أجنبية من حيث حجم الشحنات التي نُقلت إلى مطار بن غوريون. و يعتبر هبوط 92 طائرة تابعة لشركة "سيلكواي"، من طراز IL-76 ، في مطار "عوفدا"، منذ العام 2016،

أمرا غير مألوف لطائرات شحن مدنية. و"سيلكواي" هي واحدة من الشركات القليلة جدا التي تهبط طائراتها في هذا المطار. وطوال سنين عديدة، عبطت فيه طائرات معدودة لشركات أخرى من أوروبا الشرقية ومن إسرائيل أيضا والتي نقلت مواد متفجرة. ونشرت وسائل إعلام تشيكية، في العام 2018، تقارير حول أسلحة محظور بيعها لأذربيجان، لكن تم نقلها رغم الحظر، في أعقاب صفقة التفافية بواسطة إسرائيل. وأضافت الصحيفة أنه تزايد عدد طائرات "سيلكواي" التي هبطت في "عوفدا" بمنتصف العام 2016 وأواخر العام 2020 ونهاية العام 2021، بالتزامن مع الجولات القتالية بين أذربيجان وأرمينيا في إقليم ناغورنو قره باغ. وقسم من هذه الطائرات هبطت رسميا باسم "وزارة الدفاع الأذرية". ومنحت السلطات الإسرائيلية في العام 2016 تصريحا آخر لشركة "سيلكواي" للهبوط في "عوفدا"، بالرغم من تجاوزها أنظمة الضجيج، من أجل مواصلة نقل الأسلحة. وفرضت الولايات المتحدة ودول أوروبية قيودا على أذربيجان وأرمينيا في أعقاب هذه الجولات القتالية. إلا أن هذه العقوبات "فتحت فرصة تجارية وإستراتيجية" أمام إسرائيل، وفقا للصحيفة. "وحقيقة أن كلتا الدولتين (أذربيجان وإسرائيل) تنظران إلى إيران كتهديد مباشر عززت العلاقات بينهما". وكانت إسرائيل من أوائل الدول التي اعترفت بأذربيجان بعد استقلالها، عام 1991، في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، وفتحت سفارة في باكو، في العام 1993.

وكتب رئيس الدائرة السياسية والاقتصادية في السفارة الأميركية في باكو، روب فربريك، في برقية من العام 2009، كشفها موقع "ويكيليكس"، أن "علاقات أذربيجان وإسرائيل سرية وقريبة. وكل واحدة منهما تتماثل مع المصاعب الجيوسياسية للأخرى، وكلتاهما تصفان إيران كتهديد أمني وجودي. والصناعات الأمنية الإسرائيلية، الرائدة عالميا في هذا المجال وذات نهج متساهل للوصول إلى قواعد زبائنها، تستجيب بشكل مثالي للاحتياجات الأمنية الأذربيجانية الكبيرة، التي بقيت غالبيها بدون استجابة من جانب الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا."

وكانت أذربيجان وأرمينيا تعتمدان بعد استقلالهما على ترسانة أسلحة سوفييتية، لكن منذ العام 2016 أصبحت إسرائيل مسؤولة عن تزويد 70% من أسلحة أذربيجان، وفق تقرير للمعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم.(SIPRI) وصدرت إسرائيل أنواع أسلحة كثيرة إلى أذربيجان، بينها بنادق أوتوماتيكية من طراز "طابور" وأنظمة متطورة جدا، بينها رادارات، قذائف مضادة للمدرعات، صواريخ بالستية، قوارب وأنواع عديدة من الطائرات بدون طيار التي تستخدم للتجسس والهجوم وبضمنها طائرات انتحارية استخدمت ضد القوات الأرمينية. كذلك زودت شركات إسرائيلية أذربيجان بمنظومات سايبر متطورة، وبضمنها برمجيات تجسس لشركتي "فرينت" وبرنامج "بيغاسوس" الذي طورته NSO والتي استخدمتها الحكومة الأذربيجانية ضد صحافيين وناشطي حقوق إنسان.

ووقعت إسرائيل وأذربيجان على أول صفقة أسلحة في العام 2007، وفي العام 2011 تطورت العلاقات ووقعت الدولتان على صفقة أسلحة بمبلغ 1.6 مليار دولار. وفي العام 2014، حصلت أذربيجان على أول 100 طائرة انتحارية بدون طيار من صنع إسرائيل، وبعد سنتين اشترت 250 طائرة انتحارية أخرى من طراز SkyStriker من صنع شركة "إلبيت" الإسرائيلية. وخلال زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إلى باكو في العام 2016، كشف الرئيس الأذربيجاني، إلهام علييف، عن أنه تم توقيع صفقات بين الدولتين لشراء "عتاد دفاعي" بحوالي 5 مليارات دولار.

* * *

هآرتس.. تظاهرات حاشدة ضد الحكم.. وبن غفير لشرطته: تصدوا لهؤلاء "الفوضويين" بكل الوسائل

بقلم ميراف ارلوزوروف

ترجمة: صحيفة القدس العربي

* * *

هآرتس: بأغلبية ضئيلة... نتنياهو يقود حكومة إرهاب بـ"كلبة يائير" ونفوذ سارة

بقلم أوري مسغاف

* * *

هآرتس : سموتريتش: على إسرائيل أن تمحو حوارة.. وبن غفير يهاجم المستشارة

بقلم حن معنيت

* * *

هآرتس: تُنشر لأول مرة: اعترافات نسي "الأرشيف الإسرائيلي" شطبها!

بقلم عوفر اديرت

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

وفّر خطأ فني لأرشيف الدولة لنا إطلالة نادرة على الجهاز الذي يوجد خلف الرقابة على وثائق تاريخية، ويكشف جوانب عنصرية، مميزة، فاسدة وغير أخلاقية في نشاطات الحكم العسكري الذي فرضته إسرائيل على عرب البلاد بين "حرب الاستقلال" والعام 1966.

نشر الأرشيف، مؤخراً، في موقعه نحو 200 صفحة من البروتوكولات التي توثق نقاشات اللجنة الوزارية لشؤون الحكم العسكري، التي عملت في أواخر الخمسينيات. الى جانب المادة التاريخية نُشر في الموقع أيضا بالخطأ عدد من الصفحات من العام 2021، يأمر فيها موظف في مكتب رئيس الحكومة، الذي يخضع له الأرشيف، أعضاء الأرشيف بإخفاء مقاطع. لم يقم الأرشيف في النهاية بإخفاء هذه الوثائق ولكنه أبقى تعليمات الرقابة داخلها.

كُشف عن المادة بناء على طلب من معهد عكفوت للتحقيق في النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، حيث نشر في موقع الإنترنت الخاص به مئات وثائق الأرشيف المرتبطة بنشاطات الحكم العسكري. وتظهر قراءة الوثائق ما الذي طلب من أرشيف الدولة إخفاؤه عن الجمهور. ومثلما في حالات أخرى في أخطاء كهذه يجسد الى أي درجة كانت اليد خفيفة على زناد الرقابة.

المقاطع المذكورة كان يجب أن تشطب، أحيانا صفحة كاملة وأحيانا فقرة أو كلمة، توثق الأسلوب السلبي الذي تعاملت به عناصر الحكم العسكري المختلفة مع مواطني إسرائيل العرب وطرق العمل الإشكالية لها إزاء هؤلاء المواطنين. كشفها يمكن في الواقع أن يؤدي الى احراج الدولة ومؤسساتها، ولكنه لا يعرض أمن الدولة للخطر. "لا يوجد للمادة التي تقرر شطبها أي علاقة، ولو ضئيلة، بأمن الدولة. القراء يمكنهم تقرير ذلك بأنفسهم عبر مشاهدة الملفات"، قال آدم راز، الباحث في عكفوت. جاء من أرشيف الدولة: "يظهر فحص الملفات أن الأمر يتعلق بملفات مرت بفحص آخر، تقرر فيه عدم طمس المقاطع المشار اليها. تعليمات الطمس لم يكن من الواجب مسحها ضوئيا وتم الإبقاء عليها في الملف بالخطأ. هذا الامر سيتم فحصه لضمان أن لا يتكرر."

الأمثلة كثيرة. في احدى الجلسات في نهاية العام 1958 تحدث المقدم يهوشع فيربن، الحاكم العسكري للمنطقة الشمالية، عن النكبة. حتى بعد مرور 75 سنة تبقى أقواله مؤثرة.

"في 1948 حدثت هنا كارثة للسكان العرب، من ناحيتهم"، قال. "لقد حدثت هنا هزة وعاصفة شديدة في أعقاب حرب الاستقلال، وهرب معظم السكان، أُبيدوا، وتم فصلهم عن المكان الذي عاشوا فيه لأجيال متتالية."

من بين هذه الأقوال طلب من أرشيف الدولة أن يطمس كلمة "أبيدوا"، هكذا حتى لا يكون أي ذكر بأن شخصا عسكريا يستخدم كلمة لاذعة جدا لوصف موت عرب البلاد في "حرب الاستقلال."

مقطع واسع طلب من الأرشيف شطبه تناول سرقة الأراضي من العرب. في البروتوكولات يتم الاقتباس عن الحاكم العسكري لمنطقة المثلث، زلمان ميرت، وهو من أوائل المحاربين في "البلماخ"، والذي اشتهر بأنه هو الذي عالج موشيه ديان بعد إصابته في عينه أثناء اقتحام القوات البريطانية لسورية ولبنان في 1941 وفي "حرب الاستقلال" عمل قائدا لكتيبة "موريا" في المعارك في القدس.

في النقاش الذي يدور الحديث عنه أوضح ميرت بأن تجريد العرب من أراضيهم التي عاشوا فيها قبل الحرب استهدف اخلاء مناطق لصالح مستوطنات يهودية أقيمت لدوافع امنية في المنطقة التي مرت بها الحدود مع الأردن. وقد فصل وأوضح الطريقة التي سلبت فيها هذه الأراضي من أصحابها – الإعلان عن منطقة كمنطقة عسكرية مغلقة طبقا لتعليمات الطوارئ - "من اجل الحفاظ على الاحتياط ذاته من الأراضي التي خصصت للاستيطان الأمني"، أي من اجل إقامة المستوطنات اليهودية في أراضيهم.

"يبدو أن هذا الأمر هو خطير"، قال ميرت. "لكن عملياً نحن نستخدم هذه التعليمات ونحرص على تنفيذها بالأساس من اجل الحفاظ على شيئين: أحدهما هو الحفاظ على احتياطي الأراضي."

اعطى الحاكم العسكري أيضا أمثلة ملموسة. فقد قال إنه في 1951 طلب من "سكان قرية خربة الحرش العربية مغادرة البيوت والانتقال الى جلجولية من اجل اخلاء المكان لاقامة كيبوتس حورشيم، الذي سمي "استيطاناً امنياً يهودياً". في المقابل، سكان انتقل الجلمة الى باقة الغربية من اجل اخلاء مكان لإقامة كيبوتس لاهفوت حبيبا. "لقد قالوا لهؤلاء العرب بأنه في هذا المكان على الحدود نحن مضطرون الى إقامة مستوطنة عسكرية"، قال. "إبعادهم عن الأرض والحفاظ على الأرض ومنحها للمستوطنات اليهودية تم من قبل الحكم العسكري. في موازاة ذلك، عن طريق إغلاق هذه المنطقة منعنا العرب، اللاجئين الذين عاشوا في القرى المذكورة، من العودة الى قراهم."

الحاكم العسكري، العقيد ميشال شاحم، قال في أحدى الجلسات عن القرى التي كانت في الأراضي الأردنية وتم ضمها لإسرائيل في اتفاق الهدنة: "قمنا بإخلائها من الحدود من الداخل"، قال عن سكانها. بنحاس روزن، وزير العدل، أشار الى أنه لا يفهم كيف أن أصحاب الأراضي العرب الذين هم مواطنون إسرائيليون لا يمكنهم العودة والعيش فيها. "هذا غريب كما يبدو؛ أن صاحب أو أصحاب الأراضي لا يمكنهم السيطرة على ممتلكاتهم"، قال. رد شاحم وقال: "بخصوص الأملاك، هم غائبون.."

شموئيل ديبون، مستشار الشؤون العربية في مكتب رئيس الحكومة قال: "يدور الحديث عن أراض هي بصورة قانونية من ممتلكات الدولة". روزن صمم: "لكنك قلت بأن هؤلاء الناس في حينه..." وانقطع الحديث.

تركز النقاش على العرب الذين تم اخلاؤهم من بيوتهم من اجل إقامة مستوطنات يهودية في المكان. "قمنا باخلائهم؟" تساءل الوزير روزن. "هؤلاء قمنا باخلائهم"، أجاب شاحم. "عن اللاجئين الذين تم اخلاؤهم"، رد روزن، "أنا أقول إنه على الأقل بخصوصهم يمكن القول بأنه كما يبدو كان من المنطقي جدا أنهم يريدون السيطرة على الممتلكات التي هي املاكهم، حاول التأكد من أنه فهم. "ليس بمعنى أن هؤلاء الناس هم الذين يعرضون الأمن للخطر.. ألم نكن نستطيع أن نضمن وجود استيطان أمني؟."

عندما أجاب شاحم بأن "الادعاء كان مختلفاً"، أصر روزن وقال: "السؤال هو هل ادعاؤه حقيقي أم لا". أجاب شاحم: "بخصوص القريتين في المثلث لم يتم عرض الأمر على المحكمة العليا. بخصوص القرى في الشمال (إقرث وبرعم) كان الادعاء البسيط هو أنهم يريدون العودة الى قراهم. أولا، قاموا بإخلائهم بصورة غير قانونية وبعد ذلك استندوا الى قانون المناطق الأمنية."(1949)

شهد العرب أيضا على ذلك في الجلسات. نعيم اكول، عضو بعثة الجمعية اليهودية – العربية من اجل السلام والمساواة في الحقوق قال إن "الحاكم العسكري جاء للسكان وهددهم وقال لهم اذا لم توقعوا على هذا وذاك فأنا سأطردكم. في كفر اسميع قال للمختار: اذا لم توقع على هذا فان ابنتك لن تصبح معلمة". عندما سئل على ماذا كان يجب على المختار أن يوقع أجاب: أن هذه الأراضي تعود للحكومة وليس له". بعد خروجه قال: وقعت على ذلك تحت الضغط. عندما قاموا ببناء بكيعيم الجديدة اليهودية أيضاً هذا ما حدث. الحاكم العسكري قال: اذا لم تعط الأرض فأنت ستطرد.

موضوع آخر على الأجندة هو تقييد دخول العمال العرب، مواطنين إسرائيليين، الى المستوطنات اليهودية. الحاكم العسكري ميرت قدم عدة مبررات لذلك. أولا، تحدث عن الحاجة الى "منع إغراق سوق العمل اليهودية بالعمل العربي الرخيص" وعن "منع انتشار عمل حوراني كهذا في القطاع اليهودي". هكذا فسر ذلك: "فرض علينا التأكد من أن أماكن العمل ذاتها التي خصصت للمهاجرين الجدد والعمال اليهود سيتم الحفاظ عليها للعمال اليهود، وأن العمال العرب لن يمنعوا المهاجرين الجدد أو العمل اليهودي من كسب الرزق من هذه الأعمال... من مهمتنا أن نمنع سيطرة عرب المثلث على سوق العمل."

اعترف ميرت بأن عمل العمال العرب ليس فقط أرخص أجراً بل أيضا افضل من عمل اليهود. "كل عامل عربي من المثلث يمكن أن يعطي ناتجاً اكبر من المهاجر الجديد من أي دولة من دول الشرق والدول الأوروبية على حد سواء. هو متعود اكثر، هو تعود على الظروف والمناخ وتعود أيضا على العمل. من جهة أخرى، العامل العربي غير ملزم بالضرائب والدفعات الأخرى الموجودة بخصوص العامل اليهودي – ظروف اجتماعية، تأمين وما شابه – كل ذلك يسبب أن هناك طلبا كبيرا ونشيطا على

عمل عرب المثلث". وقال أيضا "لا نعتبر ذلك خطوة غير إنسانية أو غير عادلة أو أحادية الجانب."

قدّم الحاكم العسكري أيضاً مبرراً أمنياً لعدم إعطاء تصاريح العمل للمواطنين العرب. الخوف من وجودهم قرب مواقع عسكرية، توجد قرب مستوطنات يهودية. "الحركة غير المراقبة، الحرة والفوضوية – كنت أقول – للعرب غير مرغوب فيها".

أيضا تحدث عن كيبوتس رمات دافيد وقال إنه بقربه يوجد مطار. أجزاء من المقطع القادم كان يجب أن تكون مشطوبة: "من المرغوب فيه جدا بأن لا يكون في محيطه القريب عرب، سواء عرب جيدون أو سيئون، أي عرب، لأننا لا نثق تماما بهم، حتى لو تعلموا في كيبوتس سريد أو في أراضي الكيبوتس القطري. يجب علينا تقييد حركتهم في المحيط اليهودي. وعلى هذه الخلفية يوجد لنا الكثير من المحادثات غير اللطيفة."

قدم ميرت أيضا معلومات مهمة عن الطريقة التي يجند فيها الحكم العسكري العملاء والمتعاونين من أوساط المواطنين العرب. لقد اعتبرهم "عاملا مساعدا للجهات الحكومية، لا سيما للجهات الأمنية، مثل التجسس وتقديم الأخبار وما شابه". حسب قوله: "نعطي لهؤلاء الأشخاص كل الدعم وأنا مستعد للاعتراف بأننا نعطي اكثر. نحن نعطيهم أفضليات."

اعترف أيضا بأن إسرائيل تغض النظر عن نشاطات جنائية تورط فيها بعضهم مقابل التعاون معها. "نحن أيضا نعرف انه إضافة الى ذلك هم أحيانا يعملون في قضايا ليست تماماً لصالح الجيش. هم أيضا يهربون بضائع ويهربون أخباراً ويعملون أيضا في قضايا أمنية تخصنا"، قال.

بعد ذلك فسر كيف أن الحكم العسكري يحمي هؤلاء العملاء اذا تورطوا مع سلطات القانون بسبب نشاطاتهم الجنائية. في حالة أنهم عملوا في قضايا أمنية فنحن نعطيهم الدعم. وإذا تم اعتقالهم من قبل الشرطة فنحن نقدم في صالحهم كلمة جيدة ونقوم بإخراجهم من السجن قبل سنة أو نصف سنة قبل انتهاء حكمهم.

طلب من الأرشيف أيضا شطب شهادة خميس عن محادثة تحدث فيها مع حاكم عسكري عن منع استغلال المزارعين العرب. الأخير الذي اعتقد بالخطأ أن خميس يهودي أجاب: "هل جئت للدفاع عنهم؟ نحن معنيون بأن يكونوا اكثر فقرا، وبسبب ذلك هم سيتركون البلاد". أيضا قول خميس بأنه أحيانا الحاكم العسكري يستخدم العامل الأمني كذريعة لتحقيق أهداف سياسية وغيرها، وحسب كلامه حرفيا "هذا ليس موضوعا امنيا وهم يستخدمون هذا الاسم المقدس، الأمن، لأغراض أخرى كان يجب أن تكون مخفية."

الخطأ التقني لأرشيف الدولة سمح برؤية الشخص الذي طلب شطب المادة، وهو شخص عمل لعشرات السنين في مكتب رئيس الحكومة. وحقيقة أن موظفاً عاماً قرر منع الجمهور من معرفة تاريخه، هي تحد حقيقي للديمقراطية.

* * *

هآرتس: "سورواقٍ" لصد جنون نتنياهو

بقلم اوري مسغاف

* * *

معارف: عن "الأغلبية" والاحتجاج

بقلم العقيد احتياط غور ليش

* * *

هآرتس: شرطة بن غفير

* * *

موقع داماركر: الاتحاد أم الانفصال: إسرائيل" لا تسير في الطريق الصحيح.. ربما حان الوقت للنظر في البدائل

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

هل الانقسام في "إسرائيل أكبر من أن نتغلب عليه؟ هل بدلاً من تجربة المزيد من الوحدة يجب أن نجرب الانقسام؟ هذا السؤال يكمن وراء فكرة إنشاء اتحاد، أو التقسيم إلى كانتونات، والتي يتم الترويج لها هذه الأيام من قبل مجموعات فكر، بقيادة مسؤولين حكوميين كبار جداً سابقين – يعرفون ويفهمون كيف تعمل الحكومة، ويتعاملون مع مسألة كيفية إنشاء هيكل حكومي جديد وفعال لـ "إسرائيل." هم يتعاملون مع بعض البدائل التي لا تزال في مراحل التكوين الأولية، وبالتالي لم ينشروها بعد، لكنهم ينوون إطلاق حوار عام قريباً حول بدائل للدولة كما تعمل اليوم، بسبب الفهم بأن "إسرائيل" أمام طريق مسدود. وهكذا، نشر المؤرخ "يوفال نوح هراري" الذي أصبح نجماً عالمياً، في الأسبوع الماضي مقالاً كئيباً اعترف فيه بأنه يفكر في مغادرة الكيان بسبب الانقلاب، وكتب: "لا يساورني الكثير من الشكوك حول ما يريده الطرف الآخر، إنهم يريدون القضاء على الديمقراطية -في إشارة إلى حقيقة أن الجانب غير الديمقراطي أصبح الأغلبية في إسرائيل-، بينما تتخذ الحكومة خطوات حازمة للقضاء على الديمقراطية، لم تظهر حتى الآن سوى أقلية من المواطنين الإسرائيليين مقاومة حقيقية، وحتى إذا لم تنجح محاولة القضاء عليها هذه المرة، فمن المرجح أنهم سيحاولون مرة أخرى في غضون سنتين، خمس سنوات، 10 سنوات، الكفاح سيكون طويلاً وصعباً، ولا أحد يمكنه ضمان ما ستكون عليه النتيجة."

خيبة أمل هراري مؤلمة، إنه يفهم التركيبة المدمرة لـ "الظروف الإسرائيلية": كيان تأسس على أساس توازن اليهودية والديمقراطية، لكنه يفقد ذلك التوازن بسرعة. إن الانقسام إلى أربع قبائل أو أسباط، وحقيقة أن القبيلتين الأسرع نمواً – الحريدية المتشددة، تليها الصهيونية الدينية – لا تُعلم على الإطلاق أو تُعلماً جزئياً فقط حول مبادئ الديمقراطية، ما يهدد الأساس لوجود "إسرائيل" باعتبارها دولة ديمقراطية ليبرالية. ليس ذلك فحسب، بل إن النمو الديموغرافي السريع للحريديم المتزمتين – 5-6 أطفال لكل امرأة، وهو على الأرجح أعلى معدل تكاثر طبيعي في العالم – وحقيقة أنهم لا يدرسون ولا يعملون

ويستخدمون قوتهم السياسية للحصول على الميزانيات من -الدولة- التي تسمح لهم بالوجود خارج سوق العمل، يؤدي حتماً إلى التدهور الاقتصادي المتوقع لـ "إسرائيل."

بحلول عام 2060، من المتوقع أن يشكل المتدينون الحريديم المتشددون ثلث السكان، ولا يمكن لأي دولة أن تستمر في الازدهار عندما يعتاش ثلثها على الإعانات بدلاً من العمل. وكان كبار الاقتصاديين – البروفيسور "دان بن دافيد" أول من حذر من ذلك في أواخر التسعينيات – حذروا من الاتجاهات المدمرة التي كانت "إسرائيل" تسير فيها لمدة عقدين من الزمن، إلا أن التحذيرات لم تلق آذاناً صاغية. وبدلاً من اتخاذ خطوات لتغيير الاتجاه، أدى السياسيون فقط إلى تفاقم هذه الاتجاهات المدمرة، أول المدمرين هو "بنيامين نتنياهو"، الذي قام حتى الآن -كرئيس للوزراء- بزيادة ميزانيات المدارس الدينية وميزانية نظام التعليم الانفصالي بنسبة 50.%

"نتنياهو" يدفن عن قصد مستقبل "إسرائيل"، والآن انضم إليه في الاحتفال بالتدمير الذاتي، سياسيون يمينيون مسيانيون متطرفون، ما توقع حدوثه كان واضحاً بشكل كبير، "إسرائيل" لا تسير تجاه أي مكان جيد. وخيبة أمل "هراري" هي جزء من استيعاب الجمهور العام لاتجاه التدمير الذاتي لـ "إسرائيل"، حتى لو توقف الانقلاب غداً، وحتى لو تم انتخاب حكومة غير متطرفة، يمكن تقدير أن المخاوف بشأن استقرار "إسرائيل" ومستقبلها الليبرالي لن تختفي بعد الآن. وفي تناقض صارخ مع محاولة الحكومة الحالية لتقديم سحب الأموال من "إسرائيل" في الخارج كحملة تخويف، هناك خوف حقيقي من أن العكس هو الصحيح، لقد تم تجاوز كل شيء، والضرر الذي لحق بـ "إسرائيل" لا يمكن إصلاحه ستصبح الأعمال التجارية وكذلك هجرة العقول إلى الخارج دائمة ومستمرة.

يجب تصحيح خطأ "بن غوريون"

مثلما كان الاقتصاديون أول من حدد، منذ عقدين بالفعل، الاتجاهات المدمرة لتزايد عدد الحريديم المتطرفين (ومع ذلك، فقد فشلوا في تحديد الاتجاهات المدمرة للمفاهيم التعليمية غير الديمقراطية)، فإن الاقتصاديين هم أول من عادوا إلى رشدهم اليوم، اليأس ليس خطة عمل، وقبل هروب "هراري" وأفضل العقول في "إسرائيل" من الكيان، هناك محاولة لفحص البدائل. والبدائل التي يعمل عليها كبار المسؤولين السابقين تنقسم إلى قسمين: مجموعة من البدائل التي تفترض أن الهيكل القائم في "إسرائيل" لا يزال بإمكانه البقاء، إذا خضع لسلسلة من التحسينات، هذا، لأنه ربما لا تزال هناك أغلبية كبيرة بين "مستوطني إسرائيل" الذين يؤيدون فكرة دولة "يهودية وديمقراطية."

حوالي 13% من المواطنين الحريديم لا يدعمون دولة ديمقراطية، "الصهيونية الدينية" وهم حوالي 15% من السكان غير المتجانسين للغاية، لديهم مواقف مختلفة فيما يتعلق بتقديس "الديمقراطية الإسرائيلية"، وبافتراض مبالغ فيه بأن القطب الحريدي المتطرف الأقل ديمقراطية يشكل حوالي نصف السكان، فهو يمثل حوالي 7% أخرى، من كل هؤلاء يبدو أن هناك أغلبية 60% أو أكثر تستمر في الإيمان بقيم الدولة "اليهودية والديمقراطية.

على أساس هذه الأغلبية هناك رغبة في محاولة تقوية مكانة "إسرائيل" كدولة يهودية وديمقراطية. وسيتطلب هذا بالطبع الاتفاق على دستور، وكذلك تصحيح بعض الأخطاء الاستراتيجية التي ارتُكبت هنا في أيام قيام الكيان من قبل "ديفيد بن غوريون"، الذي اعتقد خطأً أن "إسرائيل" ستنتصر على اليهودية، ولذلك سمح بوجود تيارات تعليم مختلفة.

مع مرور الأيام هذه التعددية أدت إلى انقسام "إسرائيل" إلى أربع قبائل، ما يفرقها أكثر مما يجمعها. وبفضل مواردها الديمقراطية، سمحت -الدولة- لنظام التعليم الحريدي المتشدد بالتعليم مدى الحياة خارج سوق العمل وبدون قيم ديمقراطية على الإطلاق؛ وقد مكّنت نظام التعليم الديني الحكومي بالتثقيف من أجل "ديمقراطية ضعيفة" (حكم الأغلبية) – وأن تصبح أداة سياسية لتقوية الأحزاب اليمينية. وأدى الانقسام إلى أربعة مسارات تعليم منفصلة، والاستقلالية الممنوحة لتياري التعليم الديني، إلى تفكك "المجتمع الإسرائيلي" وديمقراطيته، بالمناسبة تخسر "إسرائيل" أيضاً القبيلة العربية -فلسطيني 48- من خلال فشل نظام التعليم العربي.

المشكلة هي أن الغالبية التي لا تزال تؤمن بدولة يهودية وديمقراطية منقسمة وممزقة، وتتكون من اليمين واليسار، متدينين وعلمانيين، وقادتها – كما رأينا في السنوات الـ 75 الماضية – سياسيون صغار يفتقرون إلى الرؤية والروح.

ما هي احتمالات أن نتمكن من تجاوز الانقسام الداخلي العميق، والتوصل إلى اتفاق على دستور، سيرفضه المتدينون الحريديم المتطرفون وفلسطينيو 48 وربما أيضاً جزء كبير من الصهيونية الدينية؟

سيؤدي هذا إلى المجموعة الثانية من البدائل، تلك التي تفترض أننا تجاوزنا نقطة اللاعودة وأن التقسيم أمر لا مفر منه، وفقاً لهذا البديل، ستتحول "إسرائيل" من دولة واحدة إلى عدة دول: بديل دولتي (إسرائيل ويهودا)، وثلاث دول (إسرائيل ويهودا ودولة فلسطينية إسرائيلية)، وربما أربع دول (إسرائيل ويهودا، وعربية إسرائيلية وفلسطينية). وستتم إدارة كل دولة أو بالأحرى "الكانتون"، بشكل منفصل اقتصادياً وسياسياً، وسيضع كل كانتون قوانينه الخاصة ويختار مدى تدينه أو علمانيته.

وفقاً للاقتراح، ستكون الكانتونات بدون تواصل جغرافي، وبالتالي يمكن الافتراض أن "غوش دان" ستكون عاصمة كانتون "دولة إسرائيل"، لكن "بني براك" ومن داخلها ستختار بالفعل أن تكون جزءاً من كانتون "دولة يهودا." وهذا يعني أن "بني براك" ستتلقى خدمات من كانتون "يهودا"، حتى لو كانت محاطة بكانتون "إسرائيل"، في هذا البديل، ستقرر المدن الكانتون الذي ستنضم إليه، لكن ليس من الواضح ما الذي سيحدث في حالة المدن الكبيرة ذات الأحياء المختلفة في المحتوى. وستتم إدارة كل كانتون بشكل منفصل اقتصادياً، وستبقى الغالبية العظمى من أموال الضرائب داخل الكانتون. وسيضمن ذلك إلغاء التبعية الاقتصادية بين الكانتونات، وهذا في الواقع حل للتهديد، لأن النمو الديموغرافي للمتدينين للحريديم سيؤدي إلى انهيار "الاقتصاد الإسرائيلي"، من الآن فصاعداً، يجب أن يكون الحريديم المتطرفون هم الذين يمولون لأنفسهم الحياة خارج سوق العمل، ولن تكون هناك أغلبية علمانية منتجة تمولها لهم. ووفقاً للاقتراح، سيتم التبرع بالقليل فقط من أموال الضرائب في الكانتونات للحكومة الفيدرالية، والتي ستكون مسؤولة عن قضايا السياسة الخارجية والأمن ومراقبة وتشغيل البنية التحتية الوطنية (الكهرباء وتحلية المياه والطرق، السكك الحديدية). سيستمر الالتزام بالتجنيد في "الجيش الإسرائيلي"، لكن من المحتمل أن تحصل بعض الكانتونات – "كانتون يهودا" وربما "الكانتون العربي" أيضاً – على إعفاء منه،

وسيتعين على "الكانتون الإسرائيلي" أن يظل هو الهيئة التي تتحمل معظم العبء العسكري، لأن حماية وجود جميع الكانتونات هي مصلحة حيوية.

عدد قليل من الكانتونات، الكثير من الأسئلة

يثير تقسيم السلطة أو الصلاحيات في الحكومة الفيدرالية العديد من التساؤلات، إذا تم انتخاب الحكومة الفيدرالية بأغلبية الأصوات، فسيتم ضمان سيطرة الأغلبية الدينية الحريدية مرة أخرى، وستكون السياسة الخارجية والأمنية بحيث لا يوافق الكانتون الليبرالي العلماني على فرضها عليه. لذلك، من المحتمل جداً أن يتم تحديد توزيع السلطة في الحكومة الفيدرالية مسبقاً، وأن يكون متساوياً بين اثنين من الكونتنات (في حالة كانتون عربي، سيتم ضمان الأغلبية مسبقاً للكانتونين اليهوديين)، وهذا بالطبع يثير تساؤلات في الصعوبة مثل الشلل وعدم القدرة على اتخاذ قرار بشأن السياسة الخارجية والأمنية، هذه ليست سوى غيض من فيض من الأسئلة حول كيفية إدارة مثل هذا الهيكل.

على سبيل المثال، **ماذا سنفعل بالفلسطينيين عندما يريدون كانتون ما، هل نستمر في احتلالهم – وكانتون آخر يريد الانسحاب من الأراضي الفلسطينية؟** هل يمكن أن يكون مثل هذا الهيكل الفيدرالي حلاً فعلياً لـ "الصراع الإسرائيلي الفلسطيني" من خلال العرض الفلسطينيين بأن يكون لهم كانتون خاص بهم؟ ما الذي سيتم القيام به فيما يتعلق بالبنية التحتية الوطنية – كيف سيتم تقسيم عبء تمويلها، وهل سيسمح على سبيل المثال، لقطار يسافر بين مدينتين في "كانتون إسرائيل"، ويمر عبر أراضي "كانتون يهودا" السفر يوم السبت؟ وماذا سيحدث إذا رفض "كانتون يهودا" الأفقر المشاركة في تمويل الجيش أو البنى التحتية الوطنية وهل يمكن تحصيل الديون منه؟ بشكل عام، كيف يمكن الحفاظ على دولة فيدرالية، في ظل وجود فجوات كبيرة، اجتماعية وسياسية، بين أجزائها المختلفة؟

وأخيراً، السؤال الرئيسي: هل من الممكن التوصل إلى اتفاق تقسيم كهذا إلى كانتونات، دون خوض حرب أهلية في الطريق إلى ذلك؟ وفي الولايات المتحدة، تم إنشاء اتحاد بالاتفاق وبدستور مشترك، فقط لكي يسقط الاتحاد في حرب أهلية حادة بعد 100 عام؛ انقسمت يوغوسلافيا إلى دول مختلفة بعد حرب دموية؛ في لبنان كانت هناك حرب أهلية، نهاية الأمر بقيت البلاد موحدة – لكنها فشلت؛ وطلب إقليم كتالونيا الانفصال عن إسبانيا وتم مواجهته من قبل الحكومة الإسبانية – بما اعتقال أولئك الذين قادوا الاستفتاء على انفصال كاتالونيا، ومن ناحية أخرى، عندما كانت إسكتلندا تطمح للانفصال عن بريطانيا العظمى ترك البريطانيون حق التصويت – في استفتاء – للإسكتلنديين.

ليس من قبيل الصدفة أن المبادرين بهذه الأفكار ليسوا في عجلة من أمرهم للكشف عنها علناً، هذه أفكار تسبب صعوبات جمة، معظمها حالياً بلا حلول، لكن الخطاب نفسه ثوري ومتقدم، ويمكن أن يحدث التغيير من تلقاء نفسه. ويخلق هذا الخطاب الأمل لأولئك الذين يؤمنون بدولة يهودية وديمقراطية، وقد يدفع أيضاً باتجاه اتفاقيات واسعة حول تعزيز أو تحصين القيم "اليهودية والديمقراطية" لمنع أي احتمال للانقسام مقدماً.

* * *

بسبب الصراعات على السلطة: توقف تدريبات القوات البرية في جيش العدو

تسببت الصراعات الداخلية على السلطة في "جيش العدو الإسرائيلي" بإيقاف تدريبات القوات البرية. وبحسب صحيفة "إسرائيل اليوم" فإن تدريب القوات البرية توقف في الأسبوع الماضي بعد أن أمر قائد القوات البرية في جيش العدو "اللواء تامير يدعي"، بإيقافها فوراً بعد أن أصبح واضحاً أن استنتاجات لجان التحقيق السابقة التي أنشئت في أعقاب مقتل جنود في التدريب لم تنفذ.

توقف التدريب

بعد توجيهات القيادة، تم إيقاف تدريب العديد من الوحدات، بما في ذلك الكتائب النظامية، وكتائب الاحتياط، من لواء الكوماندوز، وحتى الوحدات الخاصة مثل وحدة الاستطلاع في هيئة الأركان العامة ووحدة الاستطلاع "ياعيل." وهذه الاستنتاجات استخلصتها لجان التحقيق التي تم تشكيلها في أعقاب حادثة وادي الحلزون التي قتل فيها الرقيب "إفياتار يوسفي"، وحوادث أخرى مثل سقوط الجنود في الحُفر. وعبر اللواء "يدعي" عن استيائه بقوله" :بالرغم من الوقت الذي انقضى بعد لجان التحقيق، إلا أنه تم العثور على -ثغرات ومستوى ضعيف من الأداء- في تنفيذ تعليمات تلك اللجان."

رفض التجهيز

في الوقت القريب لا يتوقع استئناف التدريبات، بسبب رفض المدنيين العاملين في الجيش، والذين يقودون هيئات الفحص لمواقع التدريب المتقدمة "متام" ويعملون على إنشاء غرف عمليات تعمل 7/24 وتسيطر بشكل فعال على الوحدات التي تقوم بالتدريب في الأراضي المناسبة. وطالما لم يتم التوصل إلى حل، فإن الوضع الحالي سيقوض كفاءة العديد من وحدات الجيش وبرنامج تدريبها، وغرف العمليات مطلوبة. بالرغم من أن الأمر بإنشاء غرف العمليات تلك قد صدر منذ وقت طويل، إلا أن تلك الهيئات لم تنفذه حتى الآن. وحتى الآن، فإن قادة "متام" غير مستعدين لإقامة غرف العمليات، ويطالبونهم بمواصلة العمل فقط خلال الساعات التي اعتادوا عليها – من الساعة 08:00 صباحا حتى الساعة 20:00.

لا توجد موارد كافية

وتشعر وحدات الجيش بالغضب من إلغاء التدريبات – التي تمت جدولتها وتنسيقها والموافقة عليها مسبقا – بسبب خلافات بين القوات البرية وقادة " متام" في القيادات الثلاث للجيش (الجنوبية والوسطى والشمالية)، مشددين على أن وقف التدريب يضعف كفاءتهم. ومن ناحية أخرى، تصر القوات البرية في الجيش على أن التدريب لن يتم تجديده حتى يتم تنفيذ استنتاجات لجان التحقيق، من أجل منع إصابة الجنود، في حين يوضح قادة "متام" أنه ليس لديهم موارد كافية لتوفير غرفة عمليات تعمل على مدار 24 ساعة. وقال مصدر مطلع "أنا في الميدان منذ فترة طويلة، ولا أتذكر مثل هذه الصراعات بين قيادة " متام" وقائد القوات البرية حول التدريب"، "يقول قادة الألوية إنه ليس لديهم من يتحدثون إليه، ولا يمكنك حتى الحصول على تصريح استثنائي للتدريب، وهذا يضر الوحدات فقط."

* * *

معاريف: إذا لم نعالج المشكلة الفلسطينية قريباً، فسوف نندم كثيراً

بقلم ميخائيل ميلشتاين

التصعيد المتزايد في الأسابيع الأخيرة في الساحة الفلسطينية وفي مركزه العمليات القاسية في القدس وفي الضفة الغربية ليست غير مسبوقة في خطورتها ومزاياها. ومع ذلك فإنها تنطوي على جوانب تعكس سياقات عميقة – سواء في "إسرائيل" أم في أوساط الفلسطينيين – توفر نافذة للاطلاع على سيناريوهات رُعب يحتمل أن تتحقق في المستقبل غير البعيد.

ينشأ التصعيد اليوم في أعقاب لقاء بين عنصر يعيش ضعفاً متزايداً (السلطة) ولاعب أقوى (إسرائيل)، غارق في عاصفة داخلية شديدة ويصعب عليه أن يتخذ سياسة منتظمة، بينما في الوسط تعمل ساحة شديدة القوة تملي الوتيرة ومسار الأحداث، وتتجه نحو مواجهة جبهوية شديدة.

تشكل العمليات الأخيرة تواصلاً لموجة التصعيد التي اندلعت هنا منذ نحو سنة (منذ رمضان الماضي) وقسم كبير منها يقوده شبان يعملون بشكل مستقل أو في إطار خلايا صغيرة ومنظمات محلية، مثل "عرين الأسود" في نابلس، الذين يحرصون على الامتناع عن الانتماء لأحد الفصائل فما بالك مع السلطة. ويدور الحديث عن تعبير عن ميول عميقة اجتماعياً، وعلى رأسها صعود **جيل Z** الفلسطيني الذي ولد بعد العام 2000، هذا الجيل يشعر بانقطاع عميق عن معظم مصادر المرجعية حوله، وبالنفور تجاه القيادة وشعارات الماضي، وهو متأثر عميقاً بمجال الشبكة الذي يشكل له في الوقت نفسه وسيلة تعبير وأداة تغذية فكرية.

بدون عقلاء مسؤولين

إن خطورة التهديد الكامنة في منفذي العمليات -الأفراد أو الخلايا المحلية-، أقل مقارنة بالتنظيمات العسكرية المؤطرة كحماس والجهاد الإسلامي، لكن هذا النموذج يطرح تحدياً قاسياً أمام "إسرائيل"، فمن الصعب على الاستخبارات أن تشخص مؤشرات أولية لجزء من الأعمال، أو تضرب بنى تحتية ذات مبنى تنظيمي غامض لا يعتمد دوماً على هيكلية ثابتة، يؤكد الأمر عدم الجدوى في الدعوات للعمل على "السور الواقي2" وبالتأكيد في شرقي القدس – خطوة مختلفة جوهرياً عن المعركة قبل عقدين (الانتفاضة الثانية وحملة السور الواقي) التي وقف فيها أمام "إسرائيل" عدو محدد وواضح.

يوفر الضعف المتزايد للسلطة خلفية تسمح وتغذي موجة التصعيد؛ فالسلطة الفلسطينية تحظى بصورة سلبية في الشارع الفلسطيني – بسبب مظاهر الفساد، والمحسوبية وانعدام الديمقراطية، إلى جانب اتهامها بالتعاون مع "إسرائيل" – كجسم تقوده قيادة كبيرة في السن ومنقطعة، تبدي عدم ثقة وعدم دافعية لفرض سيادتها على الشارع. على هذه الخلفية نشأت فراغات سلطوية في جنين وبقدر كبير أيضا في نابلس وفي أريحا، تستوجب من "إسرائيل" نشاطاً عسكرياً متزايدا.

يخلق الأمر احتكاكات عنيفة قاسية ويشكل مرجلاً لتعزيز **قوة حماس** في المنطقة ونشوء فوضى تقودها شبكات محلية تتشكل أحياناً من أشخاص غير منظمين، من أجل أهداف وطنية.

إن الاتساع المستقبلي لتلك الفراغات من شأنه أن يطالب "إسرائيل" بأن تعتنى أيضاً بالسكان، وأن تتولى صلاحيات مدنية في ضوء العجز المتزايد من جانب السلطة التي من شأنها أن تتلاشى أو أن تضعف من ناحية الأداء. في مثل هذا الوضع يمكن لـ "إسرائيل" أن تساعد بقدر ما على تعزيز السلطة وظيفياً، من خلال دعم اقتصادي أو استجابة لطلبات لزيادة كفاءة أجهزة الأمن الفلسطينية مثلاً، لكن لا يمكنها بعصا سحرية أن تؤدي إلى تغيير دراماتيكي في مكانة النظام الفلسطيني.

تعزيز السلطة اليوم لا ينشأ عن بدء مفاوضات سياسية أو سلام اقتصادي (أقوال كانت صحيحة أكثر في الماضي)، بل اشفاء داخلي عميق بدونه فإن مكانة الحكم الفلسطيني من الداخل ستكون موضع شك، حتى بلا صلة بالواقع السياسي أو الاقتصادي الذي سيسود في الساحة الفلسطينية.

إن الفوضى في المجال العام والسياسي في "إسرائيل" عموماً وفي داخل الحكومة بشكل خاص، يعزز أكثر فأكثر الاحتمال لاحتدام التصعيد الحالي. ففي الحكومة يوجد اليوم عملياً أجندتان متنافستان، وعملياً متناقضتان في الموضوع الفلسطيني: تلك "الانقلابية" التي يقودها "بتسلئيل سموتريتش" و"إيتمار بن غفير" وتسعى لإحلال السيادة في المناطق، والقضاء على السلطة وتسريع الاستيطان في ظل إعطاء اهتمام محدود للآثار الدولية، الاقتصادية والاجتماعية لهذه الخطوات؛ ومقابلها – النهج السائد لكن المتردد الذي يتخذه رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" والذي ينطوي على تطلع لاستقرار والحفاظ على ما هو قائم، بما في ذلك تعزيز السلطة في ظل تنسيق وثيق مع لاعبين خارجيين. لقد نشأت الصدوع بين النهجين في أعقاب إخلاء بؤرة "أور حاييم" و"الكرم" في الضفة الغربية، قضية الخان الأحمر والخصام في مسألة تبعية وحدة تنسيق أعمال "الحكومة" في المناطق، وأصبح التوتر المتراكم صخرة خلاف كأداء في أعقاب مؤتمر القمة في العقبة والذي في إطاره تبلورت تفاهمات بين "إسرائيل" والفلسطينيين هاجمها بشدة "سموتريتش" و"بن غفير"، وكذا أعمال الشغب في حوارة التي عكست فجوة بين التنديد السريع والذي لا لبس فيه من جانب قادة الليكود وبين إعلان "سموتريتش" عن الحاجة إلى "محو حوارة" والذي يعكس فكره في أنه يجب إيقاع الهزيمة بالفلسطينيين في ضوء "عقيدة يهوشع بن نون": إما أن يقبلوا إمرة "إسرائيل" وإما أن يتركوا المناطق وإما أن يقاتلوا اليهود؛ دون أي بديل رابع من الحوار أو الحل الوسط بين الشعبين.

هدوء حتى رمضان وخلاله

حتى في حالة حكومة "اليمين الكاملة"، من شأن الموضوع الفلسطيني أن يكون أساس تقويض بإمكانه حتى أن يؤدي إلى نهاية الائتلاف، كما أن الأمر يؤكد أن كل الحكومات مهما كانت لا يمكنها أن تفر من الموضوع الفلسطيني ولا أن تخفيه من خلال "ضمادات" سلام اقتصادي أو هدنات أمنية. فهذه ستتمزق في غضون وقت قصير نسبياً لتؤكد أنه بدون نقاش عميق وبدون قرارات حاسمة، فإن المشاكل الأساس تحتدم ونهايتها أن تتفجر بغتة في وجه "إسرائيل"، مع الإلزام بتوفير استجابة من موقف استراتيجي دوني.

في المرحلة الحالية على الحكومة أن تركز على أهداف متواضعة نسبياً من حيث تحقيق الهدوء حتى رمضان وخلال الشهر إياه، يمكن للأمر أن يتحقق من خلال الالتزام بالتفاهمات التي تحققت في مؤتمر العقبة، وتشجيع السلطة بمشاركة الأمريكيين على الدخول إلى الفراغات التي نشأت في الأراضي الفلسطينية (دون توقعات زائدة)، الحد من العقاب الاقتصادي المفروض على السلطة في الأشهر الأخيرة والامتناع عن الحديث عن القضاء عليها. والمطلوب في هذه المسألة الفهم بأنه رغم نواقص السلطة الفلسطينية فإنها لا تزال أهون الشرين مقابل بدائل الفوضى، و"السيطرة الإسرائيلية" أو سيطرة **حماس** على قسم من الضفة أو عليها كلها.

يجب مواصلة اتباع سياسة حذرة وعاقلة في موضوع المسجد الأقصى الذي "أثبتت" إنه حتى بدونه لا يزال ممكنا أن يتطور تصعيد حاد بين "إسرائيل" والفلسطينيين. كل هذا، في ظل إيضاحات وتشديد لا لبس فيه وجلي من "نتنياهو" حول الأجندة الرئيسية للحكومة، ومع التشديد على الرفض القاطع لظواهر محملة بالمصائب كأعمال الشغب في حوارة. بين هذا وذاك، وفرت أحداث الأسبوع الماضي فهماً معمقاً لمعنى دولة واحدة بين البحر والنهر. فقتل "الشابين الإسرائيليين" قرب **حوارة** وبعد

ذلك الاعتداءات المنفلتة العقال لـ "المستوطنين الإسرائيليين" على سكان القرية، هي واقع فوضوي من شأنه أن يصبح نمط حياة يومية، عندما تكون مجموعتان سكانيتان ذواتا روايتين متنافرتين عميقاً تعيشان معاً في كيان واحد دون فاصل مادي.

إذا ما وعندما تجتاز "إسرائيل" بسلام الأشهر القريبة وربما يتبلور إجماع داخلي يبدد التوتر الداخلي الشديد، من الضروري أن يبدأ نقاش استراتيجي طويل المدى في الموضوع الفلسطيني قبل لحظة من الوصول إلى نقطة اللاعودة التي ينشأ فيها دون تخطيط، وعي أو إرادة واقع الدولة الواحدة.

* * *

القناة 12: إسر ائيل" يجب أن تقرر:استر اتيجية سياسية متوازنة أم "عقيدة يوشع بن نون"

بقلم د. مايكل مليشتاين

في عام 2017، نُشرت "خطة الإخضاع" التي صاغها "بتسلئيل سموتريتش"، والتي يعتقد أنها تهدف إلى إحلال السلام وإرساء حل طويل الأمد لـ "الصراع الإسرائيلي الفلسطيني." ففي تحليله، هاجم "سموتريتش" بشدة الأفكار السياسية التي طرحها "بنيامين نتنياهو" على مر السنين، مثل منح الحكم الذاتي للفلسطينيين أو إقامة "دولة ناقصة"، والتي عرّفها بأنها تلاعب بالكلمات لا تختلف إطلاقاً عن وجهات نظر اليسار.

منذ نشر خطته، عبّر "سموتريتش" في مناسبات لا حصر لها عن أهدافه طويلة المدى في الموضوع الفلسطيني، بما في ذلك: تطبيق السيادة (تدريجياً) على كامل المنطقة الواقعة بين البحر ونهر الأردن، ومحو الخط الأخضر، من خلال إلغاء الإدارة المدنية التي ترمز بحسب طريقته إلى الوضع الاستثنائي لـ "المستوطنات الإسرائيلية" في الضفة الغربية، وتكثيف "الاستيطان الإسرائيلي" في الضفة الغربية (للوصول إلى هدف مليون مستوطن في المنطقة)؛ واختفاء السلطة الفلسطينية. كل هذا، مع ترك الغموض فيما يتعلق بوضع العرب: يمنح الفلسطينيون في الضفة الغربية إدارة ذاتية محدودة وإمكانية (ربما) للتجنيس في "إسرائيل" في المستقبل، وقد وصف فلسطيني 48 أنهم " مقيمين ... في الوقت الحاضر." ووفقاً لطريقة "سموتريتش"، فإن إدراك هذه الرؤية لا يعني الفصل العنصري، وقد أوضح أن "إسرائيل" ستكون قادرة على الاستمرار في الوجود كدولة ديمقراطية حتى عندما تكون بحوزتها كامل "أرض إسرائيل" التاريخية التي يوجد فيها مجتمعان لهما مكانة مدنية مختلفة.

الإعلان الصارخ بشأن "محو حوارة " ليس تقسيم لغوي أو تصريح لم يُفهم أو يُصاغ بشكل صحيح، ولكنه جزء من تغيير منهجي مفصل في منشورات وخطابات "سموتريتش" وفي برنامج الصهيونية الدينية. هذه رؤية ذات جوهر توراتي يجب أن تحل محل استراتيجية منظمة تتطلب صياغتها مراعاة الاعتبارات الدولية والأمنية والاقتصادية. وكان رد "سموتريتش" على هذه الاعتبارات أن التفسير الصحيح لصلاح وعدالة "خطة الاخضاع " قد يقنع دول العالم المنهمكة هي الأخرى بمشاكلها الداخلية ولا تبدي اهتماماً بالفلسطينيين.

حكومة واحدة وأجندتان

أظهرت الأحداث المروعة الأسبوع الماضي أن "نتنياهو" لم يعد بإمكانه الإمساك بالحبل الفلسطيني من كلا الطرفين. وهو نفسه متمسك بـ "مبدأ العقبة"، الذي يجسد التطلع إلى الحفاظ على الاستقرار الحالي في الساحة الفلسطينية، بما في ذلك تجديد التنسيق الأمني، وتقوية السلطة الفلسطينية، والحد من الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، في حين يذهب إلى معسكر "انقلابي" داخل حكومته يسعى إلى تدمير الواقع وخلق واقع جديد مكانه.

لا يرفض هذا المعسكر الوضع القائم فحسب، بل يرفض أيضاً القوانين التي تمكنه، بل يتصرف كمعارضة داخل حكومة تدعم من يخالف القانون، كما تجلى في الشهرين الماضيين في إخلاء بؤرة "أور حاييم" الاستيطانية، وبؤرة "الكرم" في منطقة رام الله، وبؤرة "إفيتار"، وكذلك على صلة بأعمال الشغب في حوارة، بما في ذلك التوتر الذي نشأ عقب صدور مذكرات توقيف إدارية بحق اثنين من المشتبه بهم في أعمال شغب بالقرية. وفي الحكومة الحالية المليئة بالتوترات، هناك أجندتان متعارضتان بشأن القضية الفلسطينية، مما يؤثر سلباً على صورتها في الداخل والخارج، وهذا قد يؤدي إلى إحداث شقوق داخل الحكومة قد تتسع في المستقبل.

في ظل هذا الارتباك المدمر، اشتدت التهديدات الأمنية ضد "إسرائيل"، ولحقت أضرار جسيمة بصورتها الدولية (كما عبرت عنه إدانة الإدارة الأمريكية الحادة للبيان الخاص بـ"محو حوارة")، وحدثت حالة من الارتباك في المنظومة الأمنية، والذي يبرز في سياق وحدة تنسيق عمليات الحكومة في الضفة الغربية، حيث تم تحديد السلطة المدنية السياسية في قلب هيئة عسكرية (وزارة الجيش).

في الخلفية، هناك تركيز مستمر على الجوانب الرمزية، مثل التشريع ضد التلويح بالعلم الفلسطيني، مع تحويل الانتباه والجهد المطلوبين للمعالجة الفورية للقضايا الوجودية، وعلى رأسها القضية النووية الإيرانية. لا تندرج القضية الفلسطينية في عواقبها المأساوية من الأزمة الداخلية الحادة في الداخل، وهناك بالطبع ارتباط وثيق بين بؤرتي الاشتعال.

يجب على "نتنياهو" أن يوضح أن "إسرائيل" تحكم في ضوء سياسة واحدة منظمة مصحوبة بعالم قيم مستقر وواضح، لا يهدده ازدواجية التصريحات والتفسيرات. والمطلوب من رئيس الوزراء أن يقود البلاد على أساس اعتبارات سياسية واقعية معقدة، يكون على دراية جيدة بها، وعدم السماح للمفاهيم ذات الخصائص "الهالاخية التوراتية"، والتي تستند أحياناً إلى أسس أخلاقية مختلفة عن تلك الخاصة بقوانين الدولة، لتشكيل الواقع. والضرر الاستراتيجي الجسيم الذي تسببه الفوضى السياسية هو النهج المستمر لواقع -الدولة الواحدة- وهو سيناريو الرعب غير المرغوب فيه من وجهة نظر الأغلبية في "إسرائيل"، وهدف معلن لأقلية في الحكومة يملي الهدف الذي تتحرك البلاد نحوه.

يجب أن يكون "مستوطنو إسرائيل" على دراية بهذه الديناميكية، وأن يفهموا آثارها العميقة على واقع حياتهم، وأن يقرروا ما إذا كانوا يوافقون على أنها ستتجسد أو يرغبون في مناقشة البدائل الممكنة، كل هذا قبل أن يصل إلى نقطة اللاعودة.

* * *

يديعوت : المجتمع تفكك وكذلك الاحتياط

بقلم عوفر شيلح

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

مسؤول كبير في الجيش الاسرائيلي قال هذا الاسبوع: "نحن نقف امام ازمة الاحتياط الاخطر منذ 1973". مسؤولون كبار في الجيش كانوا اطفالا في عهد حرب يوم الغفران والتي حولت فيها قوات الاحتياط وجه المعركة، انقذت هضبة الجولان واجتازت قناة السويس، وبعد ذلك قاد الكثيرون منهم، كمواطنين تحرروا من الخدمة، الاحتجاج الذي انتهى باستقالة حكومة غولدا مائير. لم تكن هذه ازمة في الاحتياط بل شرخ شعر به مواطنون نزعوا بزاتهم بسبب اخفاقات القيادة. يجدر بالقادة ان يتذكروا أزمة أكبر، أكثر صلة مقارنة باليوم وقعت بين رجال الاحتياط بعد عقد من ذلك، عقب حرب لبنان الاولى.

في حينه احتج رجال الاحتياط ليس على قصور استخباري او سياسي، بل على ما اعتبروه كخرق أعلى في درجته للعقد بين الدولة والمواطن – حرب ضلال خرجت اليها حكومة بيغن بإعلان عابث. في حينه ايضا سمعت اقوال عن رفض الخدمة في لبنان. غير أن هذه لم تخرج ابدا من رفض الافراد. قضية "اللواء الذي لم يجند" في 1982 لم تكن رفضا للتجند بل العكس تقريبا: وصف كاذب على لسان رئيس الاركان رفائيل ايتان للملابسات التي لم يجند فيها لواء مظليين في الاحتياط.

ما يجري منذ اعلنت خطة نتنياهو – لفين لتغيير التوازن بين السلطات في اسرائيل هو شيء آخر، يعكس ما حصل منذئذ للمجتمع الاسرائيلي وللاحتياط في واحدة من الظاهر الخاصة التي ميزته في الماضي. منذ عقود ورجال الاحتياط الذين يخدمون بالفعل – وعددهم النسبي يجد تعبيره في نسب قليلة من ملزمي الخدمة – يرون أنفهم كمتطوعين، يحملون عبئا نسبيا أثقل من اي مضى ولا يحظون باعتراف مناسب. ومنذ عقود والمجتمع الاسرائيلي، الذي يتفكك الى قبائل تناكف الواحدة الاخرى لا يرى في كل أمر يرتبط بالدولة – من الحفاظ على القانون وحتى الخدمة في الجيش – قيمة جماعية بل تضحية من الفرد من أجل العموم ناكر الجميل، يمنحه حقوقا زائدة في الجدال الاخذ بالاحتدام على صورتنا.

من كتب الاخطار للخادمين في وحدات مختلفة تتضح جملة مبررات لإمكانية الرفض: الطيارون يعبرون عن الخوف من ان يقدموا الى المحاكمة في خارج البلاد بينما آخرون يتحدثون عن الصعوبة في خدمة نظام غير ديمقراطي او عن خطر أوامر غير قانونية في اثناء الخدمة في المناطق. يمكن تفكيك هذه الحجج الى عناصرها والوقوف ضدها، ويمكن النبش في بواطن كل من وقع وسأل كم هو بالفعل مشارك في أمور يعرب عن تخوفه منها، أو لماذا لم يخرج ضدها حتى اليوم. ولكن عمل ذلك معناه تفويت الصورة الكبرى.

الامور لا تحصل، بالطبع، في فراغ. في الاتفاقات الائتلافية يوجد التزام بالقانون الاساس لتعلم التوراة، بحيث ينص في القانون الاعفاء من الخدمة للحريديم ويقرر قيمة متساوية للخدمة العسكرية بل واعلى منها. اضافة الى ذلك، منذ سنين والقيادة السياسية والجيش الاسرائيلي لا يستجيبان للإخطارات بشأن الحاجة لتصميم نموذج احتياط آخر يعترف بالواقع القائم ويمنح مكانة خاصة للقلة الذين يخدمون خدمة هامة وطويلة، ويوضح لهم اساسا بان هناك حاجة حقيقية لهم للدفاع عن الوطن .

فوق كل ذلك، ينبغي الاعتراف بان الدولة التي تقودها ثقافة ذات نزعة قوة، غياب قواعد لعب وعمل اساسا لأجل مناكفة الاخر، تدفع الفرد الى احساس من القطيعة والاغتراب، بحيث أن الطريق الواجب للتعبير عنه هو التهديد بعدم القيام بما لا يقوم به الاخرون على اي حال. دولة تتجاهل قيادتها المخاطر التي في عملها، والتي تهدد بالمس بالفرد اقتصاديا وقيميا لا امل لها في أن تجبر الفرد لان يقوم بالفعل المدني الاعلى المتعلق بالمشاركة في الدفاع عنها. وبالنسبة للأفراد الذين يشعرون باغتراب متزايد في الواقع الاسرائيلي، فان التهديد رفض خدمة الاحتياط هو مخرج ثمنه الحقيقي متدن نسبيا.

رئيس الاركان هرتسي هليفي يبدأ، بالتالي، ولايته في ظروف صعبة على نحو خاص. إيران هي دولة حافة نووية، في المناطق اشتعال كبير، ومبنى القوة البشرية في الجيش يقف في ذروة سلسلة ازمات في التجنيد، في الدائم وفي الاحتياط. واسوأ من كل ذلك فان الحكومة تفعل كل ما في وسعها كي لا تقود وتوحد بل تهز اساسات المبنى وتعظيم الخطر.

* * *

إسرائيل اليوم: المجتمع الإسرائيلي يتفكك

بقلم عدي روبنشتاين

لقد كانت هذه هي المظاهرة الاكبر منذ بدأت المظاهرات. اناس لم يسبق ان كانوا في حياتهم في المظاهرة، اناس لعلهم تظاهروا مرة واحدة في حياتهم وحتى سياح جاءوا ليروا هذه الظاهرة الغريبة. مظاهرات غير عنيفة لأناس بكل الاعمار من كل اجزاء اسرائيل جاءوا كي يطلقوا صوتهم بشكل مؤدب. كم مؤدّ؟ مئات الورود وزعت لأفراد الشرطة الذين حرسوا الحدث. نعم، في كل مظاهرة هناك حفنة من يبحثون عن العربدة والهدم للآخرين. لكن هذا يمكن قوله ايضا عن اجزاء في كنيست اسرائيل.

هناك الكثير من التفسيرات على أن مئات الالاف خرجوا أمس الى الشوارع. المظاهرات السابقة والعنف الذي اتخذه الشرطة نجحا في ان يوقظا حتى أكثر الناس لامبالاة. فالتحريض منفلت العقال ليائير نتنياهو الذي دعا المتظاهرين "ارهابيين"، ترجم الى غضب تحول الى خروج الى الشوارع مع علم اسرائيل. واحداث يوم الاربعاء الماضي، التي اشتعلت فيه اجواء لأول مرة وسجلت مواجهات عنيفة، اعادت الهواء الى المتظاهرين. فقد شعروا لأول مرة بان في الكنيست بدأت تهتز الكراسي.

في أحاديث تحت عزرئيلي سمع فجأة بنك اهداف لم نسمعه قبل ذلك في هذه المظاهرات: "يسرنا ان نلتقي في صندوق الاقتراع"، "قريبا جدا في الانتخابات" أو "نأمل الا يتراجع غانتس". وكان احساس آخر أمس في شارع كابلن في تل ابيب. ان هذه المرة ستنجح المظاهرات. ان دفعة قصيرة اخرى وإذا برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو سيوقف الاصلاح. فلا يحتمل أنه يفضل بتسلئيل سموتريتش الذي يدعو الى محو قرية على سكانها، على مئات المواطنين الذين وقفوا هناك مع لافتات تقول "أنا يميني لكني احرص على الديمقراطية". او مئات المتدينين الذين جاءوا للتظاهر وأصروا على أن هذا ليس موضوعا سياسيا بل حرص صادق على الديمقراطية. وللمفارقة، شعر المتظاهرون أمس بانهم يمنحون بنيامين نتنياهو الفرصة للتخلص من العناصر المتطرفة برأيهم في الحكومة، فقط اذا ما اعاد الدولاب الى الوراء.

في مساء السبت في تل أبيب كان حدث مسل جدا: كالمعتاد، فضل الشباب التل ابيبي والاسرائيلي بعامة حفلات المساخر ورائحة الكحول، ومغيرو الوعي رافقوا السائرين في ميدان ديزنغوف. من المظاهرات الاولى ننتبه ان هذه احداث للجمهور كبيري السن وليس لمواليد بداية الالفية، الذين لسبب ما يتجاهلون ما يحصل في الدولة. "هل انت ذاهب الى المظاهرة، يا صاحي؟" هتفت نحوي متظاهرة في بداية العشرينيات من عمرها، وهي تحمل زجاجة في يد وسيجارة في اليد الاخرى وقليلا جدا من القماش على جسدها. لقد فضل الشباب البقاء مُقنعين في الحفلات بينما الاكبر سنا فضلوا مواصلة الطريق نحو المظاهرة، ربما لأنهم لا يعتقدون بان هناك سببا للاحتفال في ضوء ما يجري في الدولة في الاشهر الاخيرة. اما الشباب بالمقابل فمنشغلون بأمور اخرى والمظاهرات تعنيهم اقل. عمليا، يطرح السؤال ما الذي يعنيهم على الاطلاق؟ وسؤال آخر يكرر نفسه في كل هذه المظاهرات: أين الوسط العربي؟ هناك حتى كبار السن لا يأتون، وبالتأكيد ليس الشباب.

عندما ننظر الى هذه المظاهرات يخيل لنا ان المجتمع الاسرائيلي عاد منذ الان لان يتفكك الى قبائل.

* * *

إسرائيل اليوم: عقوبة الإعدام: ليس هكذا ننتصر على الإرهاب

بقلم ايال زيسر

مشكوك أن تكون هناك دولة اخرى في العالم غير اسرائيل تكافح منذ قيامها - وفي واقع الامر حتى قبل ذلك بكثير ضد موجة ارهاب لا تتوقف كل هدفها هو القتل لذاته بهدف فرض الرعب والخوف، تشويش نمط الحياة وهز اساسات وجودنا

كمجتمع وكدولة. يرافقنا الارهاب منذ عدنا الى بلادنا. وهو جزء لا يتجزأ من الصراع اليهودي - العربي على بلاد اسرائيل. وبصفته هذه فانه هنا كي يبقى وسيواصل لأسفنا فرض ظل ثقيل على حياتنا طالما لا يصل هذا الصراع الى حل او حسم. ولكن في اثناء 150 سنة كفاح ضد الارهاب، واصلت الصهيونية في رحلتها من نصر الى نصر، بينما فشل الارهاب في تحقيق اهدافه. هكذا في الثلاثينيات من القرن الماضي في عهد العصابات العربية في ايام الثورة العربية الكبرى، هكذا في حرب الاستقلال في العام 1948، هكذا في وجه عصابات الفدائيين في الخمسينيات وهكذا في ارهاب عصرنا، والذي كانت ذروته الانتفاضتين الاولى والثانية. بالمناسبة، في داخل دولة اسرائيل عشية حرب الايام الستة تحقق حسم. إذ ان عرب اسرائيل يشكلون اليوم جزء من نسيج الحياة في الدولة ويكاد لا يشاركون في الارهاب.

يرتدي الارهاب شكلا وينزع آخر منذ رفع رأسه لأول مرة. وفي العقود الاخيرة كان هذا ارهاب انتحاريين، بعضهم ممن ترسلهم منظمات ارهابية او بعضهم مخربون افراد، تحركهم ظروف شخصية وفي الغالب ايضا لا يشركون احدا في نواياهم. لكن

هؤلاء واولئك ايضا يعرفون بان احتمالاتهم لان يخرجوا وهم على قيد الحياة من عملية يقومون بها ليست كبيرة.

عمليات إطلاق النار وزرع العبوات الناسفة هي الاخرى لم تعد تمنح حصانة لمنفذيها. إذ انه في ضوء القدرة الاستخبارية والعملياتية المبهرة للجيش الاسرائيلي يعرف كل مخرب بان في نهاية اليوم سيلقى القبض عليه او يصفى في اثناء النشاط لاحباط الارهاب الذي يقوم به الجيش الاسرائيلي. ومع ذلك، في المجتمع الفلسطيني، مجتمع تقليدي وديني، يغمره التحريض ويفعمه العنف، يعيش في صراع عنيف معنا منذ سنوات جيل - لا يزال هناك مخربون مستعدون لان يموتوا على أن يتمكنوا من قتل يهود. وأمام هذا الواقع هناك من يقترح عندنا علاجا سحريا يتمثل في قانون عقوبة الاعدام للمخربين. الجدال على ضرورة ونجاعة القانون عتيق عمره كعمر الدولة، لكنه تغلب دوما، وعن حق، اولئك الذين عارضوه ومنعوا تشريعه.

بادئ ذي بدء، يدور الحديث عن منزلق سلس يجب الحذر منه، لأجل عدم جعل الاعدامات امرا اعتياديا. فبعد كل شيء، لماذا الاكتفاء بعقوبة الاعدام لمخربين قتلة، وليس ايضا لمن ساعدهم أو عرف بنواياهم. ولماذا عقوبة الاعدام فقط على أفعال ارهاب؟ فهل قتل اطفال او نساء، الظاهرة المخيفة التي اصطدمنا بها في داخل المجتمع الاسرائيلي في السنوات الاخيرة لا تبرر عقوبة الاعدام؟ وماذا بالنسبة لليهودي المدان بأعمال ارهاب؟ لكن السبب الذي من أجله ينبغي معارضة القانون يكمن في أنه ليس فقط ان يمنع الارهاب، بل من شأنه أن يشعل إواره. فبعد كل شيء، فان الارهابيين الذي نفذوا العمليات في السنوات الاخيرة هم ومرسليهم كانوا يعرفون بأنهم ابناء موت وان نهايتهم ستأتي، ومع ذلك انطلقوا لتنفيذ العمليات.

فضلا عن ذلك، فان الاعدام ليس "ضربة واحدة وانتهينا" - متوقع هنا اجراء طويل ومعقد في اثنائه سنكون عرضة لضغط دولي، بل ونجعل في ايدينا المخربين ابطالا في نظر الفلسطينيين وفي نظر العالم. وما هو اهم من ذلك - كل اعدام سيثير عمليات ثأر واساسا عمليات مساومة. السبب الوحيد لسن قانون كهذا هو ارضاء الرغبة الطبيعية والمفهومة بالثأر. والرغبة في تهدئة الخواطر العاصفة بعد كل عملية ارهاب. لكن تهدئة الخواطر دون الحاجة الى اعدامات هي بالضبط مهمة القيادة المسؤولة التي ترى مصلحتنا بعيدة المدى كمجتمع وكدولة ولا تبحث عن العناوين الرئيسة. لقد كانت قوة الصهيونية دوما في ضبط النفس والتفكر، حتى في الساعات القاسية التي شهدناها وفي اتخاذ القرارات "من الرأس " وليس "من القلب". لقد كان هذا تفوقنا الواضح على اعدائنا، وهذا ما ينبغي أن نواصل الاحتفاظ به.

* * *

تقارير

i24news: الولايات المتحدة تعطي إسرائيل الضوء الأخضر للمضي قدمًا في صفقة "حيتس 3" لصالح ألمانيا

يطالب الأمريكيون بأن يتواصل التطوير المشترك للمنظومة الدفاعية بين كلا البلدين، وألا يمس الإنتاج المرتقب للمنظومات المخصصة لألمانيا بحصة الولايات المتحدة وأعطت الولايات المتحدة الضوء الأخضر لإسرائيل بالمضي بالصفقة العسكرية الدفاعية "السهم 3" (حيتس) مع ألمانيا، وفقا لهيئة البث الرسمية كان. وكان أولاف شولتس المستشار الألماني قد استلم بلاغا بالأمر حين أجرى زيارة لواشنطن في نهاية الأسبوع.

تمت الإشارة في وقت سابق إلى أن الولايات المتحدة بعثت برسالة إلى وزارة الأمن الإسرائيلية، استلمها وزير الأمن في حينه بيني غانتس، لمواصلة عملية المصادقة على بيع المنظومة الدفاعية الجوية الإسرائيلية المتقدمة "حيتس 3 "إلى ألمانيا. ويطالب الأمريكيون بأن يتواصل التطوير المشترك للمنظومة الدفاعية بين كلا البلدين، وألا يمس الإنتاج المرتقب للمنظومات المخصصة لألمانيا بحصة الولايات المتحدة. ويضيف تقرير هيئة البث الرسمية على لسان مصدر مطلع على تفاصيل الصفقة أنه سيكون بالإمكان في إطارها وضع القدرات الدفاعية في خدمة دول الناتو الأخرى، وقد يتم وضع قاذفات صواريخ في أماكن شرق أو جنوب ألمانيا. من جانب آخر، فإنه من المقرر أن يعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عن الصفقة خلال رحلته إلى برلين في غضون عشرة أيام.

* * *

تقدم خطى التطبيع الإسرائيلي مع تركمانستان.. ما علاقة إيران؟

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

زعمت أوساط سياسية ودبلوماسية إسرائيلية أن تقدما شهدته الآونة الأخيرة في التعاون مع دولة تركمانستان في مجالات الصحة وحماية الإنترنت، فيما أعلنت وزارة خارجية الاحتلال عن مواصلة تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما.

أريئيل كهانا المراسل السياسي لصحيفة إسرائيل اليوم، كشف أن "وزير الخارجية إيلي كوهين سيزور دولة تركمانستان قريبًا، وهي دولة تقع في آسيا، وتمتلك حدودا طويلة مع إيران، وسيصل إلى العاصمة عشق آباد، لإنشاء المبنى الدائم للسفارة الإسرائيلية في البلاد، على أن يكون هذا المقر الإسرائيلي الرسمي الأول الذي سيكون قرب الحدود الإيرانية على بعد حوالي 20 كم فقط، مع العلم أن تركمانستان دولة معظم سكانها مسلمون."وأضاف في تقريره أن "تركمانستان أنشأت علاقة سياسية رسمية للمرة الأولى مع إسرائيل منذ استقلالها عن الاتحاد السوفيتي في عام 1991، وقبل عشر سنوات، وعلى ضوء علاقاتهما المتطورة، أقامت إسرائيل سفارة مؤقتة في تركمانستان، وعملت حتى يومنا هذا في مبنى مؤقت، لكن المبنى الجديد سينضم إلى السفارة الإسرائيلية في أذربيجان ذات الحدود الطويلة هي الأخرى مع إيران."

وأشار إلى أن "تل أبيب وعشق أباد شهدا تطورا في علاقاتهما، وزيارات على مستويات رفيعة متبادلة، ووقعتا جملة من الاتفاقيات للتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والطاقة، ومؤخرا تم توقيع اتفاقية تعاون بينهما في مجالات الصحة والدفاع السيبراني، ونقل عن كوهين أن زيارته المرتقبة هناك تأكيد على أن العلاقات معها مهمة واستراتيجية، وجزء من النشاط لتعزيز العلاقة مع المنطقة بأكملها، وسنستمر في تعزيز التعاون الاقتصادي بيننا، بما في ذلك في مجالات الصحة

والحماية السيبرانية، مما يجعل من بناء السفارة بشكل دائم علامة أخرى على تشديد العلاقة بينهما بعد ثلاثين عامًا لتأسيس العلاقة الرسمية."

ويكشف هذا التطور عن اهتمام الدبلوماسية الإسرائيلية بقارة آسيا، عموما، والدول الإسلامية فيها خصوصا، لا سيما من خلال العلاقات السياسية والاقتصادية والسياحية، حيث وصلها في السنوات الأخيرة مئات الآلاف من السياح، وهو معدل غير مسبوق، فضلا عن الجوانب الأمنية والعسكرية الأخرى، لا سيما في ضوء قرب هذه الدول جغرافياً من إيران، التي تشعر بالقلق من "محاصرة" الاحتلال لها بإقامة المزيد من العلاقات مع الدول المحيطة بها.

* * *

إقرار ميزانية جيش الاحتلال يواجه جملة تحديات مالية وعملياتية

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

مع اقتراب إقرار الميزانية العسكرية لجيش الاحتلال، كشفت أوساط مقربة منه أن المشتريات من السلاح تنطوي على قرارات مهمة بمبالغ كبيرة من المال، تتضمن إجراء صفقات ضخمة، بعضها ذو أهمية دبلوماسية عالية لتعزيز علاقات الاحتلال بالدول الأخرى، سواء بتقديم المساعدة لأوكرانيا، أو استمرار الضربات ضد سوريا، وهي عمليات تكلف مليارات الشواكل في كل عام، حيث تجري حرب أكثر شراسة وراء الكواليس بين وزارتي الحرب والمالية، بسبب بنود الميزانية العسكرية.

شرح نير دفوري المراسل العسكري لـ"القناة 12"، بعض أوجه صرف الميزانية العسكرية، ومنها أن "الكلاب الصغيرة التابعة للجيش لتنفيذ عملياته القتالية، ومعظمها مولودة في ألمانيا وهولندا، وتتنافس العديد من الدول على حيازتها، يكلف الواحد عشرة آلاف دولار وأكثر، فيما تعتبر قضية الغواصات، التي تتصدر عناوين الصحف، واحدة من القضايا الرئيسية التي تدعم المشتريات العسكرية، وتكلف 12 مليار شيكل (يساوي 0.27 دولار)، مع العلم أن عام 2022 شهد شراء معدات عسكرية بقيمة 12.3 مليار دولار من خلال 24 ألف طلب لموردين إسرائيليين، وهو أكبر حجم مشتريات في عام واحد."

وأضاف في تقريره أن "30٪ من مشتريات الجيش بقيمة 4 مليارات دولار، تم تنفيذها في مناطق ذات أولوية في خط الصراع، منها 804 ملايين شيكل تم شراؤها للتعامل مع المناطق الحدودية مع لبنان وقطاع غزة، فيما يظهر جزء مهم آخر من سياسة الشراء العسكرية، وهي الصفقات الكبيرة مع الأمريكيين لحيازة طائرات إف35 وإف15، حيث تجري حاليا مناقشة عميقة مع الولايات المتحدة حول أنظمة الأسلحة والقنابل الذكية للطائرات، وهذه قضية دراماتيكية من وجهة نظر إسرائيل وقدراتها، إضافة لقضية مشتعلة أخرى تتمثل بإنشاء نظام آمن وسحابة رقمية متمايزة لجيش الاحتلال."

وأشار إلى أن "مثل هذا النظام الآمن يمكن من خلاله للجيش وأجهزة المخابرات الإسرائيلية العمل وتشغيل الأنظمة الرقمية وأنظمة الكمبيوتر الضخمة، دون الاعتماد على مجموعات الخوادم الخاصة بالأطراف الأجنبية التي يمكنها منع الوصول أو محاولة الاتصال بالمعلومات لأغراض التجسس، مع العلم أنه في الآونة الأخيرة تم إنشاء "مركز البيانات" للهيئات الأخرى في المنظومة العسكرية." وأوضح أن "اندلاع حرب أوكرانيا شكل نافذة لمزيد من الصفقات العسكرية الإسرائيلية، فقد سلّمت إسرائيل للأوكرانيين خوذات وأقنعة وعربات إسعاف، كما طلبوا الذخيرة، لكنها لم تعطها، لذلك ذهبوا وأخذوا من مستودعات الأسلحة الأمريكية الموجودة في إسرائيل أكثر من 100 ألف قذيفة تم نقلها للأوكرانيين، لكن إسرائيل الآن تراجع سياستها، وقد تكون هناك تغييرات في هذا الجانب أيضا، وربما مفاجآت."

وأكد أن "دولة الاحتلال ضمن سياستها للتزود بالأسلحة، تتحضر لسيناريو متطرف يتمثل باستهداف طرق التجارة البحرية

التي تحافظ على قدرتها على استمرار الإمدادات في حالة الطوارئ، مثل الوقود والقمح والذخيرة والمواد الغذائية وغيرها من المنتجات الأساسية، ففي الآونة الأخيرة، وبعد عمليات الإيرانيين على السفن، ظهر خطر وتغير في التهديدات لطرق التجارة في العالم بشكل عام، وتجاه إسرائيل بشكل خاص، وهذا الوضع يفرض سياسة إسرائيلية جديدة، لمعرفة كيفية طرق الشراء الجديدة، وكيف يتم نقلها لإسرائيل."

* * *

هكذا يرتكب "المستعربون" جرائم الاغتيال في مخيمات الضفة الغربية

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

مع تواصل عمليات الاغتيال والتصفية التي ينفذها أفراد الوحدات الخاصة في جيش الاحتلال الملقبون بـ"المستعربين"، كشفت أوساط إسرائيلية بعضا من التفاصيل عن سلوكياتهم وتدريباتهم، تمهيدا لتنفيذ مهامهم الدموية في وضح النهار. ومن خلال ارتداء الملابس المحلية الفلسطينية، ومعرفة الأزقة الصغيرة مثل راحة أيديهم، ومتابعة ما يقال من أحاديث بين الفلسطينيين، يتسلل المستعربون منتحلين صفة مواطنين فلسطينيين، ثم يدعون قوات الجيش لاقتحام المنطقة حال معرفة مكان المطلوبين.

أمير بوخبوط المراسل العسكري لموقع ويللا، زعم أن "عمل المستعربين يبدأ بمجرد أن تصل ما تسمى المعلومة الذهبية إلى جهاز الأمن العام- الشاباك حول مكان إخفاء المسلحين الفلسطينيين في قلب معسكر اللاجئين، حيث يتم تحديد سريع للقوة الخاصة المكلفة وإرسالها أولاً إلى المهمة، لمواصلة العملية، تمهيدا لإفساح الطريق للقوات القتالية الأخرى، حيث يتم تحديد هوية القوة الخاصة وفقًا لمستوى المخاطر الناشئة عن استعداد المسلح للقتال حتى الموت، ونوعية مخيم اللاجئين، والبيئة المحيطة بالمطلوب." وأضاف في تقريره " أن "المستعربين يخرجون لمهمتهم يستقلون سيارات بلوحات فلسطينية، ويرتدون ملابس فلسطينيين، ويحوزون ما فيه الكفاية والكفاءة في اللهجة المحلية المحكية، مع الاستعداد الدائم لأي مفاجآت غير متوقعة، رغم معرفتهم بالمتاجر، والعائلات المحلية، والشخصيات التي تهيمن على المخيم، والمزاج العام في الشارع، بما في ذلك من تزوج يوم أمس، ويعتمد اللباس الذي يرتدونه على الظروف السائدة والممارسة المطلوبة، وفي لحظة الحقيقة يتم الكشف عن السلاح المستخدم، بحيث يكون مستعدًا لإطلاق النار."

وأشار إلى أنه "فور معرفة المستعربين لمكان المطلوبين الفلسطينيين يدخل جنود الاحتلال بمركباتهم العسكرية المصفحة، وبصحبتهم وحدات تكنولوجية لجمع المعلومات الاستخبارية، مع العلم أن المستعربين جرت العادة أن يدخلوا المخيم تحت ستار شاحنات لتوزيع الطعام أو خضروات، ويجمعون وثائق من كاميرات الشوارع، التي شاهدنا معظمها على شبكات التواصل الاجتماعي، كما حصل في نابلس وجنين." ونقل عن ضباط في القيادة الوسطى للجيش بأن "مهمة المستعربين أكثر خطورة وتعقيدًا، لكن الجيش حين يدخل في مركباته المحمية يسعى لعزل المساحة المستهدفة، ومنع الاضطرابات المسلحة والمنظمة، بهدف تحييد وإحباط المطلوبين، وهو ما تم في الأيام الأخيرة بمخيم عقبة جبر بمدينة أريحا، وحين بدأ النداء في المساجد لمساعدة المحاصرين، سارعت قوات الجيش جنبا إلى جنب مع المستعربين لاعتقال ثلاثة منهم."

وتؤكد هذه المعلومات أن نشاط المستعربين تزايد في الآونة الأخيرة لاعتقال وتصفية المقاومين الفلسطينيين الذين أوجعوا الاحتلال في عملياتهم الفدائية منذ عام كامل، حيث يحوز المستعربون القتلة على تدريب وتأهيل يمكّنهم من القيام بمهامهم الميدانية، فلغتهم العربية قوية، ومعرفتهم بالقرى والأحياء الفلسطينية جيدة، ويمرون بمراحل تدريب قاسية تجعلهم

يخرجون من بين عشرات المتظاهرين دون أن يمسوا بأذى، بانتظار لحظة الحسم المتمثلة بإلقاء القبض على هذا المطلوب أو قتله. ورغم كل هذا التأهيل، فإن المستعربين يمرون أحيانا بلحظات خطرة، ويرتكبون أحيانا أخطاء قاتلة، كفيلة بكشف هويتهم، مع أنهم يخرجون في صباح اليوم المحدد إلى المكان الذي توجد فيه العملية المطلوبة، يرتدون الكوفية أحيانا على أعناقهم، وفي بناطيلهم يضعون المسدسات، وفي لحظات معدودة يتم الاتصال بين المستعربين وقوات الجيش لاقتحام المخيم، وقد مرّ عليها هذا العام ثلاثون عاما على تأسيسها، عملت خلالها في أجواء متوترة قابلة للانفجار في أي لحظة.

* * *

بعد عقد كامل.. طيارو الاحتلال يكشفون مخاطر استمرار الهجمات في سوريا

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

عقد كامل مرّ في هذه الأيام على بدء الهجمات الإسرائيلية على سوريا بزعم استهداف المواقع الإيرانية، وقد بلغ عددها مئات الهجمات، بل توسعت الهجمات إلى مناطق أخرى في الشرق الأوسط، سواء في العراق أو اليمن أو لبنان وصولا إلى إيران ذاتها، ضمن ما أسمتها دولة الاحتلال استراتيجية "المعركة بين الحروب."

نير دفوري المراسل العسكري للقناة 12، أجرى ما أسماه كشف حساب عن السنوات العشر السابقة من هذه الاستراتيجية، من خلال لقاءات عقدها مع عدد من كبار ضباط سلاح الجو، الذين أكدوا أن "هذه الاستراتيجية تم تصميمها للاستمرار في تنفيذ الهجمات بين حين وآخر دون أن يتم جرّ إسرائيل إلى حرب شاملة، وبين هجوم وآخر نحاول خفض قدرتنا في كل مرة، في الوقت نفسه الحفاظ على أن تبقى أيدينا في القمة، مع العلم أن هذه الاستراتيجية في بعض جوانبها تسعى لتعزيز وضع إسرائيل في المنطقة المحيطة بها." وأضاف في تقريره" أنه "فور اتخاذ القرار بالشروع في استراتيجية المعركة بين الحروب، تم تشكيل خطة عمل أسبوعية للقوات الجوية في سوريا، مع عدم اعتراف إسرائيل بتنفيذ هذه الهجمات، والسماح لسوريا بمنحها مساحة من إنكار وقوع الهجمات في البداية بهدف منع التصعيد معها، لكن أحد الأشياء التي احتجنا للتأكد منها أن الأنظمة الموجودة على الطائرات جاهزة قدر الإمكان، لمعرفة متى تنتقل الأسلحة إلى سوريا من إيران، بحيث يكون من الصواب حينها تنفيذ الهجوم."

وأوضحوا أن "السوريين أحيانا قاموا بنشر بطاريات مضادة لمنع الهجوم الإسرائيلي، لكننا في الوقت ذاته نرى العدو يتقدم بوتيرة مذهلة، وهناك سباق دائم معه، سواء في سوريا ذاتها، وأحيانًا يتجاوزها، لكننا نعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع للتغلب على ما يحدث في الخلفية، رغم أننا نخرج لتنفيذ عمليات معقدة، وفي عمق أرض العدو، ونفكر في جميع الخيارات التي يمكن أن تقابلنا، بما فيها المفاجآت غير المتوقعة، والأهم ضمان عودة الطيارين إلى منازلهم بأمان، في ضوء رؤية البطاريات المضادة للطائرات في بعض الأمكنة المعينة، التي قد تطلق الكثير من الصواريخ باتجاه طائراتنا." وأشاروا إلى أنه "في كل عملية نفذناها من استراتيجية المعركة بين الحروب منذ أكثر من عقد من الزمن، هناك مستوى من المخاطر التي تواجهنا خلال أداء مهامنا الجوية، وأهمها إمكانية تنفيذ هجوم واسع جدًا انطلاقا من سوريا، مما يستدعي منا العمل والاستعداد في وقت مبكر، والتأكد من قدراتنا الدفاعية."

بعد عقد كامل على بدء الاحتلال في استراتيجيته العدوانية المسماة "المعركة بين الحروب"، يمكن القول إنه بعد هجماته في سوريا، فقد وسع مناطق عدوانه، وهاجم قوافل الأسلحة على الحدود العراقية، حتى أن رئيس الأركان السابق أفيف كوخافي أعلن في خطاب رسمي المسؤولية عن مهاجمة قافلة متجهة من العراق إلى سوريا، فيما شدد تعاونه مع الولايات المتحدة حول

استمرار هذه الحملة، وفي الوقت ذاته اضطر لربط روسيا معه كشريك جديد بغرض تأجيل الحرب القادمة قدر الإمكان. مع العلم أن الاحتلال يدخل عاما جديدا من هذه الاستراتيجية وسط مخاوفه من استمرار إيران في القيام بجهد متواز، وتحاول تزويد حلفائها في المنطقة على مدار الساعة، وطوال أيام الأسبوع في لبنان وسوريا ومناطق أخرى، مما يجعل الاحتلال في حالة جاهزية دائمة، وقلق متواصل، خشية اندلاع حرب واسعة النطاق في هذه السنوات، ويستعيض عنها بتنفيذ ضربات جوية بين حين وآخر.

* * *